

القياس اللغوي

(وأهميته في تطوير اللغة)

الأستاذ شاكِر طوفان العيساوي

بكالوريوس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية
من كلية الفقه - العراق - النجف الأشرف

مقدمة البحث :

التعبير عنها باللغة ، ولولا هذا التعبير لباعد بينهما حاجز لا يزيله استعمال الاشارات المبهمة والاصوات الخرساء ، ولذلك نجد ان المرء اذا عاش بين قوم لا يحسن لغتهم تعاطف شعوره بالغرابة والوحدة ، وانه متى ما وجد من يتكلم بلسانه سعى اليه سعى المشتاق والفه بكل يسر .

وللغة ارتباط وثيق بحضارة المجتمع ، فاذا اتسعت حضارة امة من الامم وازدهرت وكثرت حاجاتها وتعددت مرافق حياتها نهضت لغتها فتكسر مفرداتها ويتغير تركيبها في سبيل التعبير عن المسيمات والافكار الجديدة التي احدثها التمدن والتحضّر ، اما اذا تخلفت الامة حضاريا واستكانت لجهل يخيم عليها فان لغتها ستكون

من المشاكل التي تواجه اللغة العربية اليوم مشكلة تطورها ومسايرتها لركب الحضارة ، لان اللغة - كما اثبت علم اللغة الحديث وعلماء الاجتماع عند دراستهم للظواهر الاجتماعية - ظاهرة اجتماعية مكتسبة كبقية الظواهر تتأثر بالمجتمع وتطوراته وتواكبه في سيره المختلف الاتجاهات . فاللغة والمجتمع متفاعلان لا ينفكان عن التفاعل أبدا ، ومن الخطأ أن نعتبر اللغة كائنا مثاليا يسير في تطوره مستقلا عن بنى الانسان متجها نحو غاياته الخاصة (1) . فهي قبل كل شيء أداة للتفاهم الذي بدونه يصعب تكوين المجتمعات لان الافكار التي تملأ ذهن الفرد والمواطن التي تجيش في صدره ما كانت لتصل الى فرد آخر وتؤثر فيه وتدعوه الى التألف لولا

(1) اللغة : ج . فندرس ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ص 3 .

والطريق الوسط بين هذين الطرفين هو ما يبقى على اللغة شعارها ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوغه الذوق العربي وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها والمدنية على اختلاف اطوارها وتجدد مرافقتها .

والحاجة الى القياس في اللغة ضرورة لان اللغة وضعت ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ويتردد في نفسه من المعاني ، ومن البين جليا ان المعاني تبلغ من الكثرة ان تضيق عليها دائرة الحصر وتنتهي دونها ارقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى ان وضع لكثير من المعاني الفاظا عينها كالسماء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس قلدها ، والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربى فصيح .

ولولا هذه المقاييس لضاعت اللغة على الناطق بها فيقع في نقيصة العمى والعمهات ويكثر من الاشارات التي تخرج به عن حسن السميت والرزانة ويرتكب التشابيه محاولا بها اعادة المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق ومظهرا من مظاهر البلاغة .

فالقياس على هذا الاساس طريق يسهل به القيام على اللغة ووسيلة تمكن الانسان من النطق بالآف من الكلم والجميل دون ان تترع سمعه من قبل ، ويحتاج في الوثوق من صحة عربيتها الى مطالعة كتب اللغة او الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها .

ورب قائل يقول : ان في اللغة العربية الفاظا مترادفة بالغة في الكثرة اذ يكون للمعنى الواحد عشرات او مئات من الاسماء وأود لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعاني التي تركها لحكم القياس .

وجواب هذا : ان للمترادفات في بلاغة القول ورسانة تأليف الكلم واقامة وزن الشعر وتمكين القافية فضلا لا يغنى غيرها غناءها فهي من مفاخر اللغة ودلائل سعة بيانها ، فالمترادفات تسد وجوها من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياس ، ولا ننس ان الكثير من

رفيقة لذلك التأخر والتخلف فتراها ركيكة التركيب قليلة المفردات غير محددة المعانى ان لم نقل انها عقيمتها . واللغة مرآة المجتمع لانها ليست الفاظا فحسب بل هي آداب وعادات واعراف وتقاليد وطرق تفكير ولون من ألوان الشعور علاوة على كونها وسيلة من وسائل التعبير ، ولذلك تعتبر اللغة اصدق سجل لتاريخ الامم والشعوب اذا ما احسن تتبع مراحل تطورها ودرس خصائص كل مرحلة منها .

وسائل انفاض اللغة وتطويرها كثيرة :
اخصها (أ) الوضع اشتقاقا وتجوزا وارتجالا (ب) اطلاق القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس (ج) تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما سمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين (د) التسليم بالتمريب (هـ) الاعتداد بالالفاظ المولدة ومساواتها بالالفاظ الماثورة (2) .

ومع هذه الوسائل اخترت القياس ليكون موضوع هذا البحث اعنى القياس اللغوى لا القياس النحوى المصنوع الذي يتحدثون عنه بقولهم : اعرب المضارع قياسا على الاسم .. الخ . وقولهم : نصبت لا النامية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على ان لمشابهتها اياها في التوكيد .. الى غير ذلك من امور ليست الا صناعة نحوية لا تمت الى القياس اللغوى بصلة لانها من علل النحاة المخترعة والتي ادعوا ان العرب راعوها في التفرقة بين الاساليب وكانها كان كل العرب الاقمن علماء في النحو يدركون علله وحيله كما ادركها اصحاب النحو من المتأخرين .

وقد فصلت القول في انواع القياس في الفصل الاول من هذا البحث . وهذا الموضوع تشعبت فيه انظار الباحثين في العربية فبعد اتفاتهم على العمل بالقياس وتضائر عباراتهم على انه من مأخذ اللغة يغلو بعضهم في التعلق به ويجرى فيه بغير عنان ولا يجد في نفسه حرجا من ان يفقد الكلام صبغته العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في اوضاع الكلام ووجوه تاليها (3) .

(2) وهذه الوسائل اقترها مجمع اللغة العربية في القاهرة .

(3) من أسرار اللغة : ابراهيم انيس ص 15 وما بعدها .

الفصل الاول ويشتمل على :

ا - تعريف القياس لغة واصطلاحاً .

ب - أنواع القياس والقياس المبحوث هنا عنه هو المسمى بالقياس الطبيعي على رأى وبالقياس الاصلى على رأى آخر .

الفصل الثانى ويشتمل على :

القياس الاصلى وما يقاس عليه ويتفرع الى :

ا - القرآن الكريم .

ب - الحديث الشريف

ج - كلام العرب

د - القياس على الشاذ

هـ - القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر .

و - القياس فى صيغ الكلم واشتقاقها ، وخصصنا النظر على القياس فى المصادر .

الفصل الثالث : القياس ومجمع اللغة العربية :

وقد قدمت هذه الفصول بتمهيد عنوانه (لمحة تاريخية عن القياس فى اللغة) . وهو عبارة عن موقف القدماء من القياس وابدائه بقياس أبى على الفارسى وتلميذه ابن جنى وهما رأس مدرسة القياس .

أما موقف المحدثين فقد تكلمنا عنه بالتفصيل فى الفصل الثالث (القياس ومجمع اللغة العربية) وذكرنا فيه أن أول من نادى بضرورة تطوير اللغة عن طريق وضع مصطلحات عربية للمستحدثات الجديدة أو عن طريق الاشتقاق والمجاز والقياس ، والتعريب والتوليد - المجمع العلمى العربى بدمشق الذى تأسس سنة

هذه المترادفات تد نشأ من تعدد اللغات عند القبائل أو من ملاحظة اختلاف دقيق فى الاحوال والصفات .

وحين رجعت أبحاث فى فهارس الكتب لعلى أرى منفذا أدخل فيه لاهل على البحث ، وفى حدود تتبمى لكتب اللغة واستماتى ببعض الفهارس لم أجد فى كتب القدماء من بحث فى هذا الموضوع بحثاً مفصلاً ومتبماً منهجاً ، فسيبويه فى كتابه يذكر أنماطاً كثيرة من اتبسته وأتميسة استأذه الخليل بمعمرة فى ابواب شتى ، وكذلك أبى جنى فى كتابه الخصائص ولكنه لم يختلف عنه فى أنه أمرد باباً فى بحث القياس فى اللغة فى الجزء الأول عنوانه (باب فى اللغة تؤخذ قياساً) .

وعلى هذا النهج سار السيوطى فى كتابه (المزهرة فى علوم اللغة) ، فهو لم يفرده باباً ولم ينهج منهجاً بل يذكر اتبسة للكلمات ، أما فى كتابه « الاقتراح » فهو يبحث فى أصول النحو فصل القول فيه عن القياس النحوى ولم يتطرق الى القياس اللغوى الا فى بعض الامثلة .

قد يتبادر الى الذهن من هذا أن القدماء لم يبحثوا فى القياس . ويمكن رده : أن هذا هو منهج القدماء فى تأليفهم .

أما فى كتب المحدثين فلم أجد من كتب فى الموضوع الا فى عدد من الكتب لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وحتى هؤلاء منهم من كتب فى القياس اللغوى وخصه بمجموع التكسير . (4) ومنهم من بحث فيه بحثاً عاماً ولم ينهج منهجاً خاصاً (5) . ومنهم من خلط بين القياس النحوى والقياس اللغوى (6) .

ومن هنا رأيت أن للموضوع أهمية كبرى من حيث كونه ينشد تطوير اللغة بالاضافة الى أنه نتاج جديد . ويعد جمع المعلومات قسمته الى ثلاثة فصول :

(4) كالاستاذ أحمد الاسكندرى فى بحثه الذى تقدم به الى مجمع اللغة العربية بعنوان (جموع التكسير القياسية) .

(5) كالاستاذ أحمد أمين فى بحثه (مدرسة القياس فى اللغة) .

(6) كالاستاذ سعيد الامغنى فى كتابه (فى أصول النحو) .

وكان هذا الجمع هو المادة الخام للنفوسيين والنحويين ، فأما النحويون والصرفيون فقد برعوا في القياس الى اقصى حد ، فكل علمهم قياس . نظروا الى الاعم الاغلب فجعلوه قاعدة وجعلوا ما جاء على خلافها شاذا لا يصح لنا الاتيان بمثله ، فالمرب لم تلتزم مثلا نصب اسم ان ولا رفع خبرها ولا عطف المرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب وهكذا ، بل ورد في القرآن رفع اسم ان في قوله تعالى : « ان هذان لساحران » (7) . وجاء فيه : « والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » (8) . وقوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبين والنصارى » (9) . فتعدوا قواعدهم على الكثير الغالب . وكذلك الصرفيون في قواعد الاعلال والابدال واشتقاق صيغ اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان ..

فضبوا بذلك اللغة في اختصاصهم ، وكل هذا عن طريق القياس ، أما اللغويون فسادت عليهم المحافظة . ولت فيهم الحرية ، وليس الاختلاف في أن اللغة توقيفية أو غير توقيفية الا مظهرا من مظاهر المحافظة والحرية ، فمن قال بانها توقيفية أو بعبارة أخرى من وضع الله اصبح عليها حلة من التقديس والتزمها من غير تصرف بها . ومن قال أنها غير توقيفية أو بعبارة أخرى من وضع البشر كان أكثر حرية في التصرف فيها .

فالفقويون كثيرا وقفوا عند ما ورد وكاتبوا محافظين ، ومن هؤلاء جامعو اللغة كالاصمى وابن الاعرابى وابى زيد ، فلم يكونوا يستبيحون لانفسهم ان يقولوا كلمة أو يشتقوا اشتقاقا الا عن سماع . ومن هؤلاء أيضا أصحاب المعاجم كالجوهري والفيروزابادى وابن منظور ، فلم يقيسوا على ما روي ، وان اختلف بعضهم عن بعض في زيادة الكمية المروية أو نقصها ، وكثرة الاستشهاد وقتله ، وفكر اساء البلاد والاعلام أو عدمه ونحو ذلك .

وبجانب ذلك قلة من القياسيين أو بعبارة أخرى مدرسة القياس وهم اصحاب مذهب (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، الا ترى انك لم تسمع

(1918) واستمر بجمع دمشق هذا النشاط ستة عشر عاما ثم ظهر مجمع فؤاد الى الوجود وبدأ عمله سنة (1934) واصدر مجلة باسم (مجلة مجمع اللغة العربية) بعد تغيير اسم المجمع الى هذا الاسم . وتضم المجلة بين طياتها البحوث والمحاضرات التى يلقيها الاعضاء العاملون بالاضافة الى المصطلحات الجديدة التى يقرها المجمع في كل دورة يعقدها ، وقد ادرجنا القرارات التى أقرها المجمع في هذا الشأن ثم نبذة مختصرة عن البحوث التى تقدم بها الاعضاء العاملون في المجمع عن القياس وموقفهم منه ، وانهيينا البحث بخاتمة تنطوي على نتائج .

والحقيقة ان هذه لم تكن اول محاولة ولا ثانيها ندعيها لانفسنا وانما هى صوت يرتفع الى جانب تلك الاصوات التى نادى بضرورة تطوير لغة القرآن لتساير التطور الاجتماعى والحضارى وما يتطلبه من تجديد في اللغة وهذا ما اعتقده مسائرا لمنهج المكتب الدائم لتتسيق التعريب وما توفيقى الا بالله ومنه استمد العون .

شكر طوفان

10 ايلول سبتمبر 1972

(لمحة تاريخية عن القياس)

تمهيد للبحث :

بدأ العلماء يجمعون اللغة من افواه المرب سواء في الفاظها أو أساليبها ، وقد بذلوا في ذلك جهدا مشكورا ، وتحملوا في ذلك من العذاب ما لا يستطيعه الا ذوو الهمم العالية ، وفضلوا ان يأخذوا عن العرب العرباء الذين لم تسدهم الحضارة ولا الاختلاط وعدوا هذه القبائل اصح من تؤخذ عنهم اللغة هم قيس وتميم واسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يأخذوا عن غيرهم من سائر قبائلهم كما لم يأخذوا عن حضرى ولا عن سكان البرازى ممن كان يسكن اطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم :

(7) سورة طه 20 - 63 .

(8) سورة النساء 4 - 162 .

(9) سورة الحج 22 - 17 .

ما ورد ، فرأى العرب صاغت (فعلى) من الفعل
للدلالة على السرعة فقالوا :

جمزى لسرعة السير فقياس عليها فقال :

والآن أقصر عن سمية باطلي
وأشار بالوجللى على مشير

وقال :

على الغزلى منى السلام فربما
لهوت بها في ظل مخضلة زهر
نعابوه وقالوا : (لم يسمع من العرب وجللى

ولا غزلى) (13) .

وقع هذا وأمثاله في المئة الثانية للهجرة ، فأصبح
من الطبيعي نشوء أخذ ورد حول القياس بين المجيزين
والمانعين أو بين المجددين والمحافظين ، وأن ينتهى
هذا الجدل بنشوء مدرسة القياس ، لها رسومها
ونظمها ، حاولت فرض سيطرتها حتى على أصحاب
اللغة فخطوا بعض الشعراء الجاهليين والاسلاميين
وحكموا على أبيات بالشذوذ لعدم انطباقها على
قواعدهم .

وكان من اعلام هذه المدرسة الخليل وتلميذه
سيبويه وأبو على الفارسي وتلميذه ابن جنى . وقد
عاصرت هذه المدرسة مدرسة اخرى في الفقه
تشابهها ، هي مدرسة الراى ، ولا غرابة في ذلك فالتقوم
حينئذ كانوا مدفوعين بحكم الضرورة الى تأسيس
بنيانهم الفكرى تلبية لحاجات الحضارة اذ ذاك .

(من قياس الخليل وتلميذه سيبويه)

لم يكن الخليل اول القياسيين في اللغة ، بل سبقه
من شيوخه من ضرب في القياس بسهم ، ولكن الخليل
كان فيهم كما قال ابن جنى : (سيد تومه وكاشف
تناح القياس في علمه) (14) ويعتبر انه واضع اساس

انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وانما سمعت
بعضها فقيست عليه غيره) (10) واليه يرجع الفضل
في حياة اللغة . الحياة النشيطة حتى ايامنا هذه ،
نقد حافظوا على روحها وتمهدوها بالغذاء فنمت
وبسقت وأظلت فروعها حضارات مختلفة . ومع
انتسابهم جميعا الى مذهب القياس يتفاوتون فيما
بينهم فيه توسيعا وتضييقا .

لم يكن أرباب القياس على بدع من الامر ،
فأصحاب اللغة انفسهم اتسعوا في طردها وتصريفها
واشتقاقها بما سبقوا به أرباب القياس انفسهم (فان
الاعرابى اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف
وارتجل ما لم يسبقه اليه احد قبله) (11) .

هذا رؤيه وابوه العجاج الراجزان المشهوران
(انهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدا على ما لم يات
به من قبلهما) (12) وحكى أنهما كانا يرتجلان الفاظا
لم يسمعاها ولا سبقا اليها ، ومن يتصفح شعر
الراجزين يجد مصداق هذا القول .

فالنزعة الى تعميم القياس قديمة من ايام الخليل،
وكانت الى جانبها نزعة محافظة معتدلة يمثلها ابن
تتية ، فقد ذهب في مقدمة كتابه (الشعر والشعراء)
الى انه ليس لتأخر الشعراء (ان يقيس على اشتقاقهم
فيطلق ما لم يطلقوا) واستشهد لذلك برأى الخليل ،
فقد ذكر أن الخليل بن احمد اتاه رجل فأنشده :

(ترافع العز بنا فارفنعما)

فقال الخليل : (ليس هذا شيئا) فقال الرجل :
كيف جاز للعجاج ان يقول :

(تقاعس العز بنا فاقعنفسا)

ولا يجوز لى ؟

ويروى عن بشار انه كان يقيس ما لم يرد على

- (10) الخصائص ، ابن جنى ج 1 ص 357 ، كلمة المازنى وأبى على الفارسي .
- (11) المصدر السابق ج 2 ص 25 .
- (12) الاقتراح - السيوطى ص 53 .
- (13) في اصول النحو - سعيد الأفغانى ص 82 .
- (14) الخصائص - ابن جنى ج 1 ص 361 .

(من قياس الفارسي)

أما أبو علي الفارسي فهو فارسي الاب عريسي الام . مات ببغداد سنة 377 هـ في أيام الطائع لله عن نيف وتسعين سنة . طوف كثيرا في بلاد الشام ، وأقام بطلب مدة وخدم سيف الدولة ابن حمدان ثم رجع الى بغداد وخدم عضد الدولة وبقي بها الى ان مات وقد كان معاصرا لابي سعيد السيرافي وكان أبو سعيد هذا اكثر من الفارسي رواية وكان الفارسي اكثر منه قياسا حتى لقد قال أبو علي الفارسي : (لان اخطيء نسي خمسين مسألة مما بابة الرواية أحب الى من ان اخطيء في مسألة واحدة قياسية) وقد قال فيه بعض تلاميذه : (أحسب ان ابا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع اصحابنا) (16) . وما العلل الا مقدمة القياس .

وكان يقول : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب فاذا اعربت لفظة اعجمية اجريت عليها احكام الاعراب وعددتها من كلام العرب واجيز الاشتقاق منها كما عرب العرب لفظة الدرهم واشتقوا منه درهمت الخبازي اى صارت كالدرهم وقالوا : رجل مدرهم اى كثرت دراهمه (17) .

وكان تلميذه ابن جنى يقرأ عليه كتابا للمازني ، فلما جاء ذكر قول ابي عثمان في اللاحق المطرد : (ان موضعه من جهة اللام نحو تعدد ومدد وشمل وصعور . وجعل اللاحق بغير اللام شاذ لا يقاس عليه مثل : جوهر وبيطر وجدول . الخ . قال أبو علي : (لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع ان يبنى بالحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : خرج اكرم من نخلك ، وضرب زيد عمرو ، ومررت برجل ضريب وكرم ونحو ذلك . فاعترضه تلميذه ابن جنى قائلا : افترجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو اذن من كلامهم ثم قال : الا ترى انك تقول : طاب الخشكان . فتجعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به هكذا . قال فرفعت اياه

المعجم وله اول معجم الف في العربية وانه مبتكر العروض لقياس الشعر ، وعلى هذا الاساس لم تستكثر ان يكون لهذا الذهن تلك المرانة المولدة في اللغة والنحو بحيث يرجع اليه الفضل في اظهار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه .

ونجد في كتاب سيبويه وهو من املاء استاذه الخليل انما كثيرا من قياسه مبعثرة في ابواب شتى . وهذه انماط من صنيعه : نسبت العرب الى تهامة فقالت : تهامى على القياس وتهام على غير القياس كما قالت : « شامى » و « شام » . وجعلوا الف تهام بدلا من احدى ياءى النسب ، قال ابن جنى : (فان قلت ان في تهامة الفا فلم ذهبت الى ان الالف في تهام عوض من احدى اليامين ؟) فقد (قال الخليل في هذا : انهم كانوا نسبوه الى (فعل او فعل) وكانهم فكوا صيغة تهامة فاصاروها الى (تهام او تهيم) ثم اضافوا (اى نسبوا) فقالوا : تهام . وانما ميل الخليل بين (فعل او فعل) ولم يقطع باحدهما لانه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعا وهو « الشام واليمن » . وهذا الترجيم الذى اشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا :

انشدنا أبو علي قال : انشدنا احمد بن يحيى « ثعلب » :

ارقتى الليلة برق بالتهم

يا لك برقا من يشمه لا ينم

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين ، فهو المعنى بقوله :

(الالمى الذى يظن بك الظن

من كان قد رأى وقد سمعا) (15)

استمر القياس على الطريق ، ذهب فيه الخليل وسيبويه حتى كانت المئة الرابعة للهجرة ، فبلغ ذروة مجده بأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنى ، ونهض به هذان الامان نهضة لم يخط احد بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم .

(15) الخصائص — ابن جنى ج 2 ص 111 .

(16) الخصائص — ابن جنى : ج 1 ص 208 و ج 2 ص 88 .

(17) نفس المصدر ج 1 ص 357 .

كرنعها ما صار لذلك محولا على كلامها ومنسوبا الى لفتها (18) .

وقد كان ابو على الفارسي جريئا الى حد لم نصل اليه الى اليوم فكان من رايه ان الالف اللينة في الكلمة الثلاثية تكتب الفا مطلقا سواء اكان اصلها واوا ام ياءا وقد علل ذلك بحمل الخط على اللفظ .

من هذا يتضح ان مدرسة القياس حظيت من ثمرات تفكيره بغيض عزيز . وحقا ما قال به ابن جنى فيه (والله هو ! وعليه رحمته فما كان اقوى قياسه واشد بهذا العلم اللطيف الشريف اتسه فكائه انما كان مخلوقا له . وكيف لا يكون كذلك وقد اقام على هذه الطريقة مع جلة اصحابها واعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة علله ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدسه ، لا يعتاقه عنه ولد ولا يعارضه في منحر ولا يسوم به مطلبا ولا يخدم به رئيسا الا باخرة وقد حظ من اثقاله والتى عصا ترحاله (19) .

(من قياس ابن جنى)

اما اذا وصلنا الى ابن جنى فقد تبوانا ذروة القياس وفلسفته ولقد كان اعلى علماء العربية كعبا في جميع عصورها واغوصهم عامة على اسرار العربية وانجحهم في الاهتداء الى النظريات العابة فيها . وكتابه الخصائص نحا فيه منحى جديدا طريفا يدل على تدوقه للغة وتعمقه في فهم اسرارها ومحاولة فلسفتها .

ويعتبر ابن جنى مبتدع نظرية الاشتقاق الكبير ومؤسس علم فقه اللغة ، اما التصريف فهو امامه دون منازع ، وقلما تقرا كتابا فيه ولا يكون ابن جنى مرجع كثير من مسائله . وكتابه « سر الصناعة » من خير ما حفظ الزمان من هذا التراث .

ولد بالموصل من اب رومى وتوفى ببغداد سنة

392 هـ في خلافة القادر . صحب استاذه الفارسي اربعين سنة وعاش مدة طويلة ببلاط سيف الدولة بخلب حيث املى المسائل الحلبية ، ونشأت هناك بينه وبين المتنبي صداقة اساسها اعجاب كل منهما بمواهب الآخر ، وكان من نتائج ذلك ان شرح ديوان المتنبي ودافع عنه هجمات النقاد ، وكان المتنبي يقول فيه : (هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس) ويقول : (ابن جنى اعرف بشعري منى) (20) .

ونحن نتعرف الى منهجه في القياس من كتابه (الخصائص) الذى يدور على الفوص على اسرار اللغة الشاملة ويطرد القياس ما استطاع الى ذلك سبيلا ثم ان اثر الفارسي في تلميذه بارز في هذا الكتاب وان هذا التلميذ الذى لحن هذا المذهب عن استاذه قد مضى به بعيدا وتقدم الى الامام مسافات شاسعة وكان الحافز له على تأليفه هو انه راي الفقهاء وضعوا للغة اصولا والتكلمين وضعوا للعقائد اصولا فاراد ان يضع للغة والنحو كذلك اصولا ، فكان بذلك واضح علم جديد يقول فيه : (انه من اشرف ما صنف فيه من علم العرب واذبه في طريق القياس والنظر واجمه للدلالة على ما اودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الاتقان والصنعة) .

وابن جنى كثير الانس بالتجربة اللغوية ، يقلبها على وجوهها المختلفة ويكثر التفكير فيها ثم يقابل بين اللغات التى يعرفها ليكون حكمه الشامل فى اللغة العربية حين يرد الى طبيعة الحس صحيحا الى حد بعيد ، والظاهر انه يعرف الفارسية ، فقد عرض لها فى حديثه عن اجتماع الساكنين فقال : (ومن طريف حديث اجتماع السواكن شىء وان كان فى لغة العجم فان طريق الحس موضع تتلاقى عليه طبائع البشر ويتحاكم اليه الاسود والاحمر . وذلك قولهم (ارد) للدقيق و (ماست) للين فيجمعون بين ثلاثة سواكن الا اننى لم ار ذلك الا فيما كان ساكنه الاول الفا وذلك ان الالف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت (ماست) كأنها (مست) (21) .

- (18) الخصائص — ابن جنى ج 1 ص 358 .
- (19) الخصائص ج 1 ص 276 .
- (20) معجم الادباء — ياقوت ج 12 ص 89 .
- (21) الخصائص — ج 1 ص 90 .

وقد حذا حذو استاذة الفارسي في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق ، وكان يقول : (مسألة واحدة من القياس انبل وأتبه من كتاب لفة عند عيون الناس) (22) .

ومن أقيسته عند ما تعرض للأبدال وذكر لغات (فسقاط ، فستاط ، فساط) وان الجمع فيها (فساطيط ، وفساسيط) فقط وذهابهم الى أن التاء في فستاط بدل من السين أو الطاء ورجحها بدل السين بقوله : (اذا حكمت بأنها بدل من سين (فساط) ففيه شيان جيدان : أحدهما تغيير ثانی المثلين وهو أقيس من تغيير الأول من المثلين لان الاستكراه في الثاني يكون لا في الأول والآخر ان السينين في (فساط) ملتقيتان والطاعين من (فسقاط) منفصلتان بالف بينهما واستتقال المثلين ملتقيين أخرى من استتقالهما متفرقتين فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يلتقى ما يرد من حديث الإبدال) (23) .

وقد أراد أن يشرح كتاب يعقوب بن السكيت في (القلب والإبدال) على هذا النمط المنهجي لان معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته) (24) . كما قال :

وابن جنى لم يتخذ القياس مذهباً لنفسه فحسب بل كان يغرى به ويدعو اليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول : (لإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع) (25) حتى اذا أراك القياس الى ما لم تنطق به العرب قط ، فليس لك أن ترمى به بل تعده (لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة ، لانه قياس على كلامهم) (26) .

وهذه الكلمة تدل دلالة واضحة على مدى اهتمام ابن جنى بالقياس وقبل أن نختم الكلام عن ابن جنى لا بد أن نقول كلمة عن الاشتقاق وهو من منجزات القياس وهو باب عظيم من أبواب فقه اللغة ابتدعه

ابن جنى وكان له فضل كبير فيما سمي بالاشتقاق الكبير وهو الذي سماه بهذا الاسم ، وكان قد تنبه اليه استاذة ابو على الفارسي . قال ابن جنى : (ان ابا على رحمه الله كان يستعين به ويخلد اليه ، لكنه مع ذلك لم يسمه ، وانما كان يعتاده عند الضرورة ويستروح اليه) . فجا ابن جنى فوسعه ونماه وسماه وسمى الاشتقاق المعروف في ايدى الناس بالاشتقاق الصغير كان يشتق من كتب : يكتب واكتب وكتابت ومكتوب ومكتب وكتاب . الخ . اما الاشتقاق الكبير فيعنون به حصر اصول الكلمة وتقليبها على وجوهها المختلفة وان تستخرج منها التباديل والتوافيق وتقرن بينها ، كان تأخذ كلمة « كلم » وتحولها الى : ك م ل م ك ل ، م ل ك ، ل ك م ، ل م ك وتمعن النظر فيها لتتظرو هل هذه الحروف اذا اجتمعت كلها على نحو ما دلت على شيء واحد يتنوع بتنوع تركيب هذه الحروف : فتستخرج مثلا ان هذه الحروف الثلاثة اذا اجتمعت دلت على القوة وتستخرج معنى القوة من كل ما دلت عليه في اشكالها المختلفة ، وهذا باب عظيم من ابواب اصول اللغة تفوق فيه ابن جنى .

هذا ، واذا تصفحنا كتابا من كتب الطبقات في النحو واللغة ومررنا بمئات من تراجم النحويين واللغويين ، استطعنا بعد امعان قليل ان نلم بما كان للقياس من خطر عند القوم حتى ليتفرد واحد في المئة فيعرف به ، فاذا ترجموا له نصوا على امتيازه هذا ، وتلك ملكة لم تتوفر كاملة الا لاعلام قليلين جدا .

(الفصل الاول)

1 - تعريف القياس لفة واصطلاحا :

1 - المعنى اللغوي :

(قياس) قاس الشيء بقيسه قياسا وقياسا واقتاسه وقيسه اذا قدره على مثاله .

(22) الخصائص - ج 1 ص 88 .

(23) نفس المصدر - ج 2 ص 87 - 88 .

(24) نفس المصدر - ج 1 ص 88 .

(25) نفس المصدر ج 1 ص 189 .

(26) نفس المصدر - ج 1 ص 126 .

فهن بالأيدي بقيساته
مقدرات ومخيطاته (27)

2 - المعنى الاصطلاحي :

أما في الاصطلاح فلم نجد من عرف القياس اللغوي تعريفا كاملا لان الذين بحثوا في هذا الموضوع خلطوا بين تعريف القياس اللغوي وتعريف القياس النحوي ومن هذا الخلط في التعاريف فضلنا تعريف ابن الانباري بعد ان حذفنا منه بعض الالفاظ التي تجعل منه حدا للقياس النحوي الذي ذكره في جدله وهو : (حمل غير المنقول على المنقول اذا كان نسي معناه) (28)

وقد اختار هذا التعريف من المحدثين الاستاذ احمد الاسكندري فقد عرف القياس اللغوي بأنه (حمل كلمة على نظيرها في حكم) (29) واختاره من المحدثين ايضا الدكتور ابراهيم أنيس (30) واليه ذهب الدكتور مهدي المخزومي فبعد ان شن حملة على الذين تمسكوا بالاستنتاج العقلي والتعليل والتقدير والتأويل في اللغة والنحو ذكر ان القياس الذي يجب ان يتبع في دراسة اللغة والنحو هو القياس القائم على اساس حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع وحمل ما يجد من تعبير على ما اخترنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت او سمعت ، وذكر ايضا ان هذا القياس هو الطريق الطبيعي لنمو مادة اللغة واتساعها (30) مكرر .

ب - أنواع القياس والقياس المراد بحثه :

تجرى كلمة القياس عند البحث في معاني الالفاظ العربية واحكامها فتجد على اربعة وجوه :

أحدها : حمل العرب لبعض الكلمات على أخرى واعطاؤها حكما لوجه يجمع بينهما كما يقال : اعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته به في

احتماله لمان لا يتبين المراد منها الا بالاعراب . والى هذا اشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله (ضارع الإبرار يعمل التواب الاواب ، فالفعل لمضارعه الاسم فاز بالاعراب) .

وكما يقال : دخلت الفاء خير الموصول فنحو قولهم : (من ياتيني فله درهم) قياسا للموصول على الشرط لمشابهته اياه في افادة العموم .

وكما يقال : نصبت لا النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على ان لمشابهتها اياها في التوكيد ، فان لا تأتي لتأكيد النفي كما تأتي ان لتوكيد الاثبات .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب انفسهم ويذكره النحاة تنبيها على غلة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح (31) .

وقد تقدم التعقيب على هذا النوع من انواع القياس وانه من عمل النحاة انفسهم ، وليس هذا الضرب من القياس داخلا في موضوعنا .

ثانيها : ان تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما ، فتعمدى هذا الاسم الى معنى آخر تحقق في ذلك الوصف وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لفة ، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخمرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المضربة المخمرة للعقل . فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرا تسمية حقيقية لغوية .

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة (القياس نسي الشرعية) .

(27) لسان العرب - مادة (قيس) .

(28) الاقتراح - للسيوطي ص 38 .

(29) مجلة مجمع اللغة العربية ج 4 ص 174 .

(30) من اسرار اللغة - ابراهيم أنيس ص 16 .

(30) (مكرر) في النحو العربي ، نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ص 20 .

(31) دراسات في العربية وتاريخها ص 27 .

تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها أو حال من أحوالها كالحركة والسكون أو الاعراب والبناء أو الفك والادغام أو التصحيح والتعليل أو الإمالة والتفخيم أو ترتيب الحروف أو المد والقصر أو الإتمام والنقص أو الأعمال والاهمال أو التذكير والتأنيث ، وقد يكون الاختلاف في بعض الالفاظ من حيث وضعها في لغة المعنى ووضعها لمعنى آخر في لغة أخرى وهذا ما يطلق عليه بالاشتراك اللفظي أو من حيث استعمال لفظ في لغة المعنى واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى وهذا ما اصطلح عليه بالترادف . والترادف والاشتراك ميزتان من مميزات اللغة العربية .

وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجوه النظم كتقديم عامل « كم » الخيرية عليها فانه يقدم في لغة ولا يقدم في أخرى .

تفاوتت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة وجميعها مما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى في الخصائص : (اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء) (33) وقال أبو حيان في شرح التسهيل : (كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه) .

وبعد هذه المقدمة نأخذ الاصول التي ذكرها السيوطي واحدة بعد الاخرى بشيء من التفصيل .

١ - القرآن الكريم :

لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا وتدوينا ، وضبطها بالمشاهدة عن افواه العلماء الاثبات الفصحاء الابناء من التابعين عن الصحابة عن رسول الله (ص) فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل الينا بها في الاداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن امة بنص كما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم .

فالقرآن لا شك هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، اما الخلاف فقد وقع في القراءات .

ثالثها : الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ النسب والتصفير والجمع واصل هذا ان الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في ان يقيس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثاله .

وقد اطلقوا على هذا النوع من القياس اسم القياس الاصلى وهو الذى سنتكلم عنه كموضوع للبحث .

رابعها : اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما اجاز الجمهور ترخيم المركب المزجى قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التأنيث ، وكما اجازت طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ فتقول : (قضيت الليلة التي ولدت في سرور) اى ولدت فيها لانك تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما اى الورقة منه بدرهم .

وقد اطلق بعض الباحثين على هذا النوع من القياس اسم قياس التمثيل للفرق بينه وبين القياس الاصلى :

(الفصل الثانى)

القياس الاصلى وما يقاس عليه

ذكر السيوطي في الاقتراح ان الكلام الذى يوثق بفصاحته يشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى ان فسدت الالسنه بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم او كافر فهذه ثلاثة انواع لا بد في كل منها من الثبوت (32) .

واللسان العربى يجمع تحت اسمه لغات شتى ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف معضلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد

(32) الاقتراح للسيوطي ص 14 .

(33) الخصائص ج 2 ص 10 .

من اختلاف ، وكأنه كان يرمى الى أن اللهجات على اختلافها حجة يصح الاستشهاد بها على أصل من أصول العربية والاستناد اليها في بناء قاعدة من قواعدها (36) .

ان اللغويين والنحاة انما بنوا قواعدهم على كلام العرب بجمع نتف نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ، من اعرابي في الشمال الى امرأة في الجنوب ، ومن شعر لا يعرف قائله الى جملة غير منسوبة . . . يجمعون هذا الى احوال معروفة مشهورة ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل اليهم بهذا الناقص الذي لا يستند الى خطة محكمة في الجمع ، ثم يسدون هذه القواعد بمقاييس منطقية يزيدون اطرافها في الكلام ، حتى اذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية طمن فيها وان كان قارئها ابلغ واعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم ، فلا استقراؤه كامل او كاف ، ولا لشواهدة التي استند اليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة ، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها ، وخير ما يصف اضطراب موقفتهم هذا قول الرازي : (اذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجاز اثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا استشبهوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها فلان يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى) (37) وفي هذا المعنى قال ابن حزم في الفصل : (من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذها مذهباً . ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها) .

وقال في موضع آخر : (ولا عجب اعجب ممن ان وجد لامرئ القيس او لزهر او لجريز او الحطيئة او الطرماح او لاعرابي اسدى او ديلمى او تيمى

فالكوفيون يعتبرونها مصدرا هاما من مصادر الدراسات اللغوية ، اما البصريون فقد وقفوا منها موقفتهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لاصولهم واقبيستهم ، وما وافق منها اصولهم ولو بالتأويل قبلوه ، وما أباهم رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها .

اما المحدثون فقد ذهب أحد الاساتذة الى انها غير متواترة ، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد ، ولذلك فهي ليست بحجة (34) .

وذهب الاستاذ سعيد الانغاني الى انها متواترة وبيىء القياس عليها بقوله : (وبعد فقرات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها واحادها وشاذها . واكبر عيب يوجه الى النحاة عدم استيعابهم ايها واضاعتهم على انفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها ولو فعلوا لكانت قواعدهم اشد احكاما) (35) .

وعلى الرغم من أن القراءات غير متواترة وانها اجتهاد من القراء انفسهم — كما يقول الخوئي في كتابه البيان — الا انها يمكن اعتبارها مصدرا من المصادر المهمة للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية ، لان القراءات هي المصدر الصحيح الذي حفظ لنا اللغة العربية ممثلة فيها اللهجات لما عرف به القراء في العصور المختلفة من دقة في التلقى والتلقين ومن ضبط واتقان في الرواية .

يؤيد هذا ما لاحظته ابن خالويه من أن كلا من الائمة القراء كان (يذهب في اعراب ما انفرد به مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع قصد من القياس وجها لا يمنح) .

كأنه كان يريد القول بأن اختلاف القراءات ينبني على ما بين اللهجات العربية التي قرئ بها القرآن

(34) البيان في تفسير القرآن للخوئي ص 137 .

(35) في أصول النحس ص 40 .

(36) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة وانشو لمهدى المخزومي ص 347 .

(37) تفسير فخر الدين الرازي ج 3 ص 193 .

أو من سائر أبناء العرب لفظاً من شعر أو نثر جعله حجة يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في حالته عما أوتعه الله عليه (38) .

أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة نقتهم بصحة صدورهم عنهم فيحتجون بها في اثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية .

وكان من الحق أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الإحتجاج في اللغة والنحو إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيراً ولا أفعلى في النفس ولا أضح لفظاً ولا أقوم معنى ، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين الى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة انصرافاً استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية فتعلوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا له هم أنفسهم من شعر ونثر .

ومع إجماع اللغويين والنحاة عامة على أن النبي (ص) انصح العرب قاطبة وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الإحتجاج إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه ، انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين : فريقاً غلب على ظنه أنها لفظه (ص) فأجاز الإحتجاج بها ، وفريقاً غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ وإذا لا يجيز الإحتجاج بها .

ونحن عارضون بشيء من التفصيل للمذهبيين ثم خاتمنا برأى المتأخرين من الباحثين .

أولاً : مذهب المانعين :

وقد عبر عنه أبو الحسن بن الضائع (- 680 هـ) في شرح الجمل وأبو حيان الاندلسي (- 745 هـ) في شرح التسهيل ، خير تعبير قال أبو الحسن في شرح الجمل : (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في اثبات نصيح اللغة كلام النبي (ص) لأنه انصح العرب . قال : وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً فان كان على وجه

ومن امثلة هذا أنهم قرروا أن المصدرية لا يجوز أعمالها وأن نحو (تسع بالمعدي خير من أن تراه) يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى : « ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمئناً » (39) ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة واخذه بأحسن طرق البيان ، فانكر بعضهم القراءة وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول ولا نحمل الآية ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف نسي التقدير ونبقها على ظاهرها ولا نسلم أن الفصل في هذا مخالف للفصاحة . وقد حاول بعضهم الاعتذار عمن يقولون في الآية أنها تأتي على وجه يخالف مذهبهم النحوي : هذا غير مقبس أو موقوف على السماع فقال : ان النحاة لما استقرعوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لآلته غير نصيح بل لانهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه .

وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربى فصيح كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد أن يقاس عليه . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب زيادة في أساليب القول وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته .

ب - الحديث الشريف :

يراد بالحديث الشريف اقوال النبي (ص) واقوال الصحابة التي تروى افعاله أو احواله أو ما وقع في زمنه وقد تشتمل كتب الحديث على اقوال التابعين . والذي جعل بعض اللغويين والنحويين يثبتون

(38) ابن حزم في الفصل نقلًا عن كتاب في أصول النحو لسعيد الإفاتى .
(39) سورة الروم ص 30 - 24 .

ومن نظر في الحديث ادنى نظر علم العلم اليقين
انهم انما يروون المعنى .

ثانيهما : انه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث ،
لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون
لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم
وهم لا يعلمون ذلك ودخل في كلامهم وروايتهم غير
الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعا من غير شك
ان رسول الله (ص) كان أفصح الناس فلم يكن ليتركهم الا
بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها .
واذا تكلم بلغة غير لغته فانما يتكلم بذلك مع اهل
تلك اللغة على طريق الاعجاز (41) .

ثانيا : مذهب المجيزين :

وقد عبر عنه من المتقدمين الامام ابن مالك
(— 672 هـ) تلميذ ابن حيان ، والبدر الدمايني في
شرح التسهيل في صدد رده على ابي حيان وهو مذهب
المتأخرين امثال المرحوم الاستاذ طه الراوى والمرحوم
الاستاذ محمد الخضر حسين والاستاذ الدكتور مهدي
المخزومي وهو الاصل .

فابن مالك اكثر من الاستدلال بما وقع في الاحاديث
على اثبات القواعد الكلية في لسان العرب ولا سيما
في كتابه « التسهيل » اكثر من ضاق به ابو حيان شارح
التسهيل غير مرة حتى غلا في بعض هذه المرات فقال :
(والمصنف قد اكثر من الاستدلال بما ورد في الاثر متعقبا
بزعمه على النحويين وما امعن النظر في ذلك ولا صاحب
من له التمييز) (42) .

ثم جاء ابن هشام (— 761 هـ) تلميذ ابي حيان
ونقيضه في مذهبه ازاء الاستشهاد بالحديث ، يكثر من
الاحتجاج به في كتبه ما وجد الى ذلك سبيلا كغيره من
النحاة حتى لفت نظر مترجميه ، فنصوا على انه كان
كثير المخالفة لشيخه ابي حيان شديد الانحراف
عنه (43) .

الاستظهار والتبرك بالروى محسن ، وان كان يرى ان
من قبله اغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما
راى (40) .

اما ابو حيان الاندلسي فقد ذكر في شرح التسهيل
في صدد رده على ابن مالك صاحب التسهيل لاحتجابه
بالحديث قال : (قد اكثر المصنف في الاستدلال بما
وقع في الاحاديث على اثبات القواعد الكلية في لسان
العرب ، وما رايت احدا من المتقدمين والمتأخرين سلك
هذه الطريقة غيره ، على ان الواضعين الاولين لعلم
النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب — كابى
عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وائمة البصريين
والكسائي والفراء وعلى بن المبارك الاحمر وهشام
الضرير من ائمة الكوفيين — لم يفعلوا ذلك وتبعهم على
ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة
الاتاليم كتحاة بغداد واهل الاندلس ، وقد جرى الكلام
في ذلك مع بعض المتأخرين الاذكياء قال : انما ذكر
العلماء ذلك لعدم وثوقهم ان ذلك لفظ الرسول (ص)
اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في اثبات
القواعد الكلية وانما كان ذلك لامرين :

احدهما : ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد
قصة واحدة قد جرت في زمانه (ص) فتنقل بالفاظ
مختلفة كحديث (زوجتكها بما معك من القرآن) ، وفي
زاوية اخرى (ملكتكها بما معك من القرآن) وفي ثالثة
(خذها بما معك من القرآن) وفي رابعة (امكناكها
بما معك من القرآن) .

فنعلم يقينا انه (ص) لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ
بل لا نجزم بانه قال بعضها ، اذ يحتمل انه قال لفظا
مرادفا لهذه الالفاظ ، فانت الرواة بالمرادف ولم تأت
بلفظه ، اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم
السمع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ .
والضابط منهم من ضبط المعنى واما ضبط اللفظ فبعيد
جدا لا سيما في الاحاديث الطوال .

(40) خزنة الادب ج 1 ص 23 — 24 .

(41) الاقتراح للسيوطى ص 19 — 21 نقلا عن خزنة الادب للبغدادى ص 24 .

(42) الاقتراح للسيوطى ص 19 وما بعدها .

(43) بغية الوعاة ص 293 او ص 69 .

يعلم انه يلحن فيه سواء اكان في ادائه ام في اعرابه يدخل في هذا الوعيد الشديد (يعنى قوله (ص) : من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار) لانه بلحنه كاذب عليه) (45) .

الى هنا ننتمى من قول المتقدمين المجيزين وردودهم على المانعين فلننظر فيما يقوله المتأخرون في هذا المجال .

ثالثا : رأى المتأخرين :

ذهب المرحوم الاستاذ طه الراوى الى الاحتجاج بما صح منها دون قيد أو شرط . ويعرض للذين اعترضوا بوجود اعاجم في رواية بعض الاحاديث فيقول : (والقول بان في رواية الحديث اعاجم ليس بشيء ، لان ذلك يقال في رواية الشعر والنثر اللذين يحتاج بهما ، فان فيهم الكثير من الاعاجم ، وهل في وسمهم ان يذكروا لنا محدثا ممن يعتمد به يمكن ان يوضع في صف حماد الراوية الذى كان يكذب ويلحن ويكسر) ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته ولكنهم تخرجوا في الاحتجاج بالحديث — ثم لا ادري لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللقويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفيض بالمعذب الزلال ، فاصبحت اللغة به خصيبة بقدر ما صار ربع النحو منه جديبا :

وكان حالهما في الحكم واحدة

لو احتكنا من الدنيا الى حكم (46)

اما المرحوم الاستاذ محمد الخضر حسين فقد عالج الموضوع في مجلة مجمع اللغة العربية على خير ما يعالجه عالم ثبت مترو وقاض منصف فقال : ونجد الاحتجاج بالحديث مائلا معاجم اللغة ، فنظرة الى معاجم التهذيب للزهري والصاحح للجوهري والمخصص لابن سيده والمجلد ومقاييس اللغة لابن فارس والفائق للزمخشري كافية لدحض ما ادعى ابو حيان بل قد عد ابن الطيب من اصحاب هذا المذهب من النحاة : ابن فارس وابن خروف وابى جنى وابن برى والسهيلي

وقد رد هؤلاء اعتراضات المانعين التى ذكرناها في صدر الحديث فأما المانع الاول : وهو تجويز الرواية بالمعنى فيجيبون عليه بان الاصل الرواية باللفظ ومعنى تجويز الرواية بالمعنى في ان ذلك احتمال عقلى فحسب لا يقين بالوقوع ، وعلى فرض وقوعه ، فالمعير لفظا بلفظ في معناه عربى مطبوع يحتج بكلامه في اللغة ، ونحن نعرف مقدار تحرى علماء الحديث وضبطهم لالفاظه حتى اذا شك راو عربى بين (على وجوههم) و (على مناخرهم) اثبتوا شكه ودونوه مبالغة في التحرى والدقة . هذا الى جانب ان كثيرا من الرواة صحابة وتابعين دونوا الحديث من عهد النبى (ص) .

وهم يرون ان الذى في مدونات الطبقة الاولى لفظ النبى نفسه ، فان كان هناك ابدال لفظ بمرادفه فانما ابدله عربى فصيح يحتج به . وان وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فنزر يسير لا يقاس ابدا على امثاله في الشعر وكلام العرب ، فكثير من الاشعار نفسها رويت بروايات مختلفة وبعضها موضوع وربما كان ما فطنوا الى وضعه منه اقل من القليل ، وجاز عليهم اكثر الموضوع اذا كان واضعه قد احسن المحاكاة ، قال الخليل بن احمد : (ان النحارير ربما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ارادة اللبس والتعنيث) (44) واما المانع الثانى : وهو وقوع لحن في بعض الاحاديث الروية فهو شيء — ان وقع — قليل جدا لا يبنى عليه حكم ، وقد تنبه اليه الناس وتحاموه ولم يحتج به احد ، ولا يصح ان يمنع من اجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح ، الا ان جاز اسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم ، لان بعض الناس يلحن فيه . واثبت تعرف الى هذا انهم قد تشددوا في اخذ الناس بضبط الفاظ الحديث حتى اذا لحن فيه سادر أو عامى اقاموا عليه النكير ، بل ان بعضهم ليدخله النار بسببه وكان هذا التشديد متوارثا في حملة الحديث حتى يومنا هذا ، وهذا ما اثبتته احد اعلام الشام وهو السيد جمال الدين القاسمى (— 1332 هـ) : (من قرأ حديث رسول الله (ص) وهو

(44) الصحابى في فقه اللغة ص 30 .

(45) قواعد التحديث من فن مصطلح الحديث ص 156 .

(46) نظرة في النحو (مجلة المجمع العلمى بدمشق) ج 2 ص 325 — 327 .

بل انه قال : لا نعلم احدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما ابداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضائع في شرح الجمل وتابعمها على ذلك السيوطي (47) .

وقد انتهى الاستاذ من بحثه الى النتيجة الآتية :

(من الاحاديث ما لا ينبغى أن يكون موضع خلاف بين الفريقين اربعة انواع من الاحاديث) .

اولها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال نصحته وبلوغه ما يمكن لبشر ان يبلغه من حكمة البيان ، فان المعروف في رواة الحديث بهذا القصد ان يحافظوا على الفاظ الحديث نفسها كقوله (ص) : (حمى الوطيس) اى اشتد الضراب في الحرب وقوله (مات جتف أنفه) اى مات على فراشه وقوله (ص) (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا) .

ثانيها : ما يروى للاستدلال على انه (ص) كان يخاطب كل قوم من العرب بلفتهم ككتابه الى همدان وكلامه مع ذى المشمار الهمداني وطنه الهندي وغيرهما .

ثالثها : ما يروى لبيان اقوال كان يتعبد بها او اقر بالتعبد بها كالفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التي يدعو بها في اوقات خاصة .

رابعها : الاحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها فاتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على ان الرواة لم يتصرفوا في الفاظها ، فان انفرد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن الصحابي صح الاستشهاد به ايضا ، اذ تصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لان الفاظ الصحابة مما يحتج به في العربية .

ومجمل القول ان الاحاديث التي تتعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارة في الاحكام اللغوية (48) .

أما الدكتور مهدي الخزومي فهو يرى ان اللغويين والنحاة الاولين اخطأوا حينما ابعدوا جانباً مهما من المصادر اللغوية وهو الحديث لانهم زعموا ان كثيراً من رواته كانوا من الموالي وهم عرب بالتعلم لا بالسليقة والطبع ولا يؤمن على الحديث أن يقع فيه لحن أو تصحيف .

مع أنهم لو ائصفوا لعدلوا عما ذهبوا اليه لانهم كانوا يعلمون مدى حرص المحققين على سلامة الاحاديث ، ومدى ما قاموا به في سبيل المحافظة عليها، وكان المحققون ولا سيما المتأخرين منهم من الدقة بحيث يستبعد عن صنيعهم كثير من الشكوك التي اقامها النحاة عقبات في طريق الاستشهاد بها والاخذ منها . وقد ذكرنا أنهم كانوا لا يتورعون من الاستشهاد بكلام ناس من الموالي امثال الحسن البصري وأبي علي عمرو بن فائد الاسواري وغيرها . يضاف الى ذلك أنهم لو سمعوا سيويوه يروى نصاً لما ترددوا في الاخذ به ، لان سيويوه ثقة ، وهو انما يروى نصاً لغويًا لا علاقة له بحكم من احكام الدين فما بالك بقوم كانوا يحرصون اشد الحرص على سلامة الاحاديث في متن ، وقد ايد ما ذهب اليه ابن مالك بقوله : ولا يسع الدارس الا الاطمينان الى سلامة ما ذهب اليه ابن مالك ومن شايمة في اعتبار الاحاديث من المصادر التي يعتد اللغوي والنحوي والنحوي عليها .

على ان بعض النحاة قد وقف بين الفريقين بين المتاح مطلقاً وهم النحاة الاولون والفريق المثبت مطلقاً وهم ابن مالك وأبو حيان ومن تابعمها موقفاً وسطاً بالحديث مجوزوا الاحتجاج بالاحاديث التي اعتنى بنقل الفاظها .

وشايمة السيوطي فقال : (وأما كلامه (ص) فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا ، انما يوجد في الاحاديث القصار) .

وبعد هذا ذكر الاستاذ ان الادباء ورواة اللغة كانوا قد انتبهوا الى كذب بعض الرواة فنصوا على الموثوق به منهم وغير الموثوق به متأثرين في ذلك بأصحاب الاحاديث ، فكان ينبغى على علماء العربية ان ينصفوا رواة الحديث من زاوية اعمالهم وتخصصهم .

(47) مجلة مجمع اللغة العربية ج 3 ص 199 بحث (الاستشهاد بالحديث) للاستاذ محمد الخضر حسين .

(48) دراسات في العربية وتاريخها ص 35 .

ج - كلام العرب :

يحتج بالكلام العربي لفرضين : فرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، وفرض معنوي لا علاقة له باللفظ ، وقد بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قديما ومحدثين . وتتصوا أحوالهم ونقدوها ، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته وقد صنفوا بحسب الزمان والمكان والاحوال .

فأما الزمان - وهو الذي يدخل في صميم بحثنا - فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية .

أما الشعراء فقد قسموا على طبقات أربع : الطبقة الأولى ، الشعراء الجاهليون كما مرء القيس والأعشى وغيرهما ، الطبقة الثانية ، المخضرمون وهم الذين أركوا الجاهلية والإسلام كليد وحسان ، الطبقة الثالثة ، المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق ، الطبقة الرابعة ، المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كيشار بن برد وأبي نواس .

فالطبقتان الأولى والثانية يستشهد بشعرهما أجماعا ، أما الطبقة الثالثة فقد اختلفوا فيها ، وذهب عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب إلى جواز الاستشهاد بها (51) .

أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بشيء من أشعارها في أحكام اللسان وكان بشار قد هجا الأخفش فأورد الأخفش في كتبه شيئا من شعره ليكف عنه (52) وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعر بشار تقريبا إليه لأنه كان قد هجاه لتركة الاحتجاج بشعره (53) واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب الإيضاح ببيت أبي تمام :

فينصوا على من صحت ملكته منهم فيقبلوا روايته وينصوا على من لم تصلح ملكته فيرفضوا روايته .

انهم لو فعلوا ذلك لوجدوا أنفسهم أمام طائفة كبيرة من النصوص تصلح أن تكون من المصادر التي يرجعون إليها في تدوين أحكامهم ويسلم لهم المنهج لاستكمال شرائطه ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك ومضوا في شأنهم سادرين (49) .

ونحن نؤيد الاحتجاج النبوي ولكن لا مطلقا كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين وإنما على وفق قرار المجمع وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :

1 - لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

2 - يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأئمة الذكر على الوجه الآتي :

أ - الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب - الأحاديث التي تستعمل الفاظها في العبادات

ج - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د - كتب النبي (ص) .

ه - الأحاديث المروية لبيان أنه (ص) يخاطب كل قوم بلغتهم .

و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز - الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

ح - الأحاديث المروية من طرق متعددة والفاظها واحدة (50) .

(49) مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ص 61 .

(50) مجلة مجمع اللغة العربية ج 4 ص 7 قرار الاحتجاج بالحديث الشريف .

(51) خزانة الأدب ص 20 .

(52) كتاب الوشح للمريزاني نقلا عن كتاب دراسات في العربية وتاريخها .

(53) خزانة الأدب ص 22 .

ينشد بعضهم شعره للأخر . فيرويه عنه كما سمعه ، أو يتصرف فيه على مقتضى لفته . ولهذا تكثر الروايات في بعض الابيات ويكون كل منها صالحا للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة واشتهر بالضبط . والاتقان وان لم يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتابه مسيويه بالقبول وفيها نحو من خمسين شاهدا لم تعرف أسماء قائلها ، فانما يكون الرد وجيها اذا روى الشعر من لم يكن عربيا فصيحاً ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر على انه عربى فصيح .

وأما المكان أو بعبارة أخرى القبائل فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قريها أو بعدها من الاختلاط بالامم المجاورة فاعتدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الاعاجم ، وهذا تصنيف أبى نصر الفارابي لهم في الاحتجاج :

« كانت تريض أجود العرب انتقاء للانصح من الانفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق واحسنها مسموعا وأبينها عما في النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : — قيس وتميم وأسد فان هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف .

ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة لم يؤخذ عن حضرى ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن اطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم ولم يؤخذ من لخم ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين لاهل مصر والقبط ولا من قضاة ولا من غسان ولا من اياد فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون صلاتهم بغير العربية . ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من عبد القيس لانهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس .

من كان مرعى عزمه وهوومه
روض الامانى لم يزل مهزولا .

ولم يكن ذلك من شأنه لان عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيرا (54) .

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين واختاره الزمخشري وتبعه الشارح المحقق ، فانه استشهد بشعر أبى تمام في عدة مواضع من هذا الشرح واستشهد الزمخشري أيضا في تفسير اوائل البقرة من الكشف ببيت من شعره وقال : (وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، الا ترى الى قول العلماء : الغليل عليه بيت الحماسة فيعتنمون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه) ونحا هذا النحو العلامة الرضى فقد استشهد بشعر أبى تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجى فقال في شرحه لدرة الفواحي : « اجمل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه » . واعترض على هذا المذهب ، بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق واعتبار القول مبني على معرفة اوضاع اللغة العربية والاحاطة بقوانينها (55) . وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في اغلاط كثيرة لا يستطيع احد تخريجها على وجه مقبول فهذا أبو تمام يقول :

لمذلته في دمتين :تقادما

محوتين لزئيب وسعاد

والصواب « تقادمتا » . وهذا المتنبي يقول :

فان يك بعض الناس سيفا لدولة

فنى الناس بوقات لها وطبول

والصواب في جمع بوق بوق أو ابواق (56) .

ويحتج بالبيت الذى لا يعرف قائله متى رواه عربى ينطق بالعربية بمقتضى السليقة . وكان العرب

(54) وفيات الاعيان — تاريخ ابن خلكان ج 1 ص 362 .

(55) خزانة الادب ص 21 .

(56) دراسات في العربية وتاريخها ص 37 .

فروقى ، ويتأيد السماع الذى عول عليه سيوييه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة السى فعيلة فعلى نحو حنيفة وصحيفة وبجيلة ، فيقال فى النسبة اليها حنى وصحنى وبجلى .

الثانى : ان يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له فى نظر الجمهور وزن ولا يجيزون لاحد النسخ على مثاله ، الا ان الاخفش حاد عن هذا السبيل حيث سمع تولهم هداوى فى جمع هدية نجعله مقيسا فى كل ما كان لاهه ياء ، وهذه الكلمة شاذة فى السماع والقياس اذ المسوع والموافق للقياس فى مثل هذا ابقاء الياء بحالها . فيقال فى جمع هدية وعطية ومزية ، هدايا وعطايا ومزايا . ومن هذا القبيل ان القياس فى اسم المفعول المأخوذ من الفعل الثلاثى المعتل العين بالواو وحذف احد الواوين ، فيقال فى اسم المفعول من رام مروم وورد فى الفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما فقال بعض العرب : ثوب مصون وممك مسووف وفرس مقوود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لاحد ان يقيس عليها . وخالفهم فى هذا المبرد والحقا بقبيل ما يقاس عليه .

الثالث : كلمات معدودة تاتى على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف حتى يقل او يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوهما الفا كما يقال استقام واستعار واستنار . ومثل عبيد تصغير عيد ، ومقتضى القاعدة فى القياس عويد لانه مثل عاد يعود والتصغير كالجمع يرد الاسماء الى اصولها ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس ايضا نحو استحوذ واستصوب ، فقد ثبت عن العرب انهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز ذلك العمل فيه على الوجهين بيد ان الوجه الاكثر فى السماع هو الارجح فى الاستعمال لانه مألوف عند المخاطبين اكثر من الوجه الذى قل فى السماع وان كان ارجح من جهة القياس .

اما الالفاظ التى لم ترد الا على الوجه المخالف للقياس نحو عبيد فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب

ولا من ازد عمان لمخالطتهم للهند والفرس .

ولا من اهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة فيهم . ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المتبعين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز لان الذين نقلوا اللغة سادفهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت السننهم « (57) .

واما احوال هؤلاء العرب المحتج بهم فخيرها ما كان اعقب فى التبدى والسق بعبشة البادية ولذا كان مما يفخر به البصريون على الكوفيين اخذهم عن الاعراب اهل الشيع والقيصوم وحرشة الضباب واكله اليرابيع ويقولون للكوفيين : « اخذتم عن اكلة الشواريز وبيعة الكواميخ » ، وقد نص الفارابى بعد قوله المتقدم اتفا على صناعة هؤلاء العرب وصفاتهم فقال : « كانت صنائع هؤلاء التى بها يعيشون الرعاية والميد واللوصية وكانوا اتواهم نفوسا واتساهم تلويا واشدهم توحشا وامنعهم جانبيا واشدهم حمية واحبهم لان يغلبوا ولا يغلبوا واعسرهم انتقيادا للبلوك واجفاهم اخلاقا واقلمهم احتمالا للضم والذلة » (58) .

د - القياس على الشاذ :

للحكم الذى ورد به السماع النادر اربعة انواع :

الاول : ان يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لا فى اللفظ عينه ولا فيما كان من نوعه .

وهنا انقسم النحاة واللغويون فيما بينهم فسى القياس عليه فسيوييه يكتفى بهذا اللفظ الواحد ويتخذه اصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه . ومثال هذا شنأى فى النسبة الى شنوءة ، فقد اكنى بهذا الشاهد وجعل وزن فعلى قياسا فى كل ما كان على صيغة فعولة مع انه لم يقع اليه من شواهد الا هذه الكلمة المفردة .

وذهب الاخفش بكلمة شنأى مذهب الشاذ الذى لا يقوم عليه قياس واخذ بالاصل الاول للنسب وهو ابقاء الكلمة من حالها فيقال فى النسبة الى فروقة

(57) كتاب الفارابى (الالفاظ والحروف) نقلا عن الاقتراح للسيوطى ص 22 .
(58) الاقتراح للسيوطى ص 22 .

الا ان يبدو لنا ان تتعلق بمذهب من يجيز اجراء الالفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع .

الرابع : ان ترد الفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ومثال هذا ان المعروف في خبر عسى كونه مضارعا مقرونا بان او مجردا منها وورد اسما صريحا في امثلة معدودة فقالوا : في مثل (عسى الغوير ابؤسا) وتقول الشاعر :

اكثرت في العذل ملحا دائما

لا تكثرن انسى عسيت صائما (59)

ومجمل القول ان النحاة اختلفوا في الوارد على وجه الشذوذ من حيث الاعتداد به في القياس . ونسى شرح الفصح لابن خالويه جاء قوله : « كان الاصمعي يقول انصح اللغات ويلغى ما سواها . وابو زيد يجعل الشاذ والفصح واحدا » .

ومن انكر القياس على الشاذ ابن السراج فقال : (ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل اكثر الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الاصول فاعلم انه شاذ ، فان كان سمع ممن ترضى عربيته ، فلا بد ان يكون قد حاول به مذهباً او نحا نحواً من الوجوه واستهواه امر غلط) (60) .

ثم ان الكوفيين يعتقدون بما ورد من الكلمات الشاذة ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يمنعون من القياس على الشاذ ويذهبون في مثله الى ان قتله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه ويردونه الى الاصل المعروف عندهم على طريق من التأويل (61) . وابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من اباحة القياس عليه بل يصفه بالشذوذ او يجعله من قبيل ما دفعت اليه الضرورة (62) ومن امثلة هذا انهم ذكروا في شرط صيغة افعل التفضيل

ان لا يكون اصل الوصف على وزن افعل نحو ابيض واسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعها الفضفاض

ابيض من اخت بنى ابيض

انزله الكوفيون منزلة المقيس عليه وتاوله البصريون على انه قولهم (باض فلانا) اذا غلبه وفاته في البياض . وابقاه ابي خالويه على ظاهره وطرحه الى المسوعات الشاذة .

ومن الاقوال الشاذة ما لا تجد للتأويل فيه مساعا ومن امثله ان البصريين يمنعون ان تجمع الصيغة التي لا تقبل ناء التانيث جمع مذكر سالما نحو اسود واحمر . واجازه الكوفيون تمسكا بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بنى تميم

حلائل اسودين واحمرين (63)

ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادر الذي لا يقوم عليه قياس . والتأويل انما يقتحمه البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف في اللسان واردا عن الفرد وتحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة واما اذا ثبت انه لغة قبيلة فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ولهذا ابطال ابن هشام تأويل ابي على الفارسي وابي فزار لقولهما (ليس الطيب الا المسك) برفع المسك ، لان ابا عمرو بن العلاء اثبت ان رفع خبر ليس الواقع بعد الا لغة تميم (64) .

والحق فيما يظهر ان ما يجيء على غير القياس قسما :

احدهما : ان يكون كلام العرب سائرا على سنة معروفة ووضع عام فتسمع الكلمة او نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجارى الكلام فهذه لا تصلح ان تكون موضعا للقياس بل الكلمة او

(59) شرح ابن عقيل ج 1 ص 324 .

(60) دراسات في العربية وتاريخها ص 42 .

(61) الانتصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 148 .

(62) شرح ابن عقيل ج 2 ص 173 .

(63) الانتصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 40 .

(64) مغنى اللبيب ج 1 ص 294 .

الكلمتان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ، ولو نقلت عن نصيب عربي اذ يجوز ان تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة . فان السنة الفصحاء تدفع في زلة الخطأ وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه .

وقد جرت عادة النحاة ان يصفوا خروج العربي الفصيح عن القاعدة بالشذوذ ولا يبالون ان يسموا خروج المولد عنها بالخطأ واللحن . وقد يصفون خروج العربي عن الاصول بالغلط بناء على ان العربي يستطيع ان ياجن اذا تعمد اللحن كما انه يستطيع ان يتكلم بغير لغته اذا تعمد ذلك . يذكر النحاة في شروط عمل ما عمل ليس في لغة اهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبره على اسمها فورد قول الفرزدق :

« اذ هم تريش واذا ما مثلهم بشر »

فقدم خبر ما على اسمها . فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ او غلط اي لحن لان الفرزدق تميمي واراد ان يتكلم بلغة اهل الحجاز (65) . ولم يدر ان من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ، وقولهم ان العربي لا يقدر ان ينطق بغير لغته محمول على تكلمه وهو على حال سليقته ، واما عند تعمد النطق بالخطأ او بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة .

ثانيهما : ما يرد في الكلام الفصيح ، ونتحقق انه لم يصدر عن خطأ او تلاعب في اوضاع اللغة مثل آيات الكتاب الكريم والاحاديث التي قامت القرائن على انها مروية بالفاظها العربية الصحيحة ، وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسبه قياسا نحو معائش بالهمز في احدى القراءات الصحيحة ، صح لنا ان نعطيها حكم استحوذ واستصوب فنتكلم بها ثقة بانها كلمة لا شبهة في معناها ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس وهو ان مفاعل لا تقلب الياء فيه همزا متى كانت الياء عينا في بناء مفردة ، فان كان راجعا الى النظم خالفناهم في دعوى خروجه

عن القياس وصح لنا ان نعدده فيما يقاس عليه وننسخ على منواله ان اباه البصريون والكوفيون فلا نبالي ان تقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفا او جاريا ومجرورا وان منعه جماعة من النحاة ، فلو قال احد : رزق فلان على خصمه الفوز ان قال يعجبني امام السلطان تكلمك بالحق . لتضينا لقوله بالفصاحة اذ له اسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله » النور 24 - 2 وقوله تعالى : « فلما بلغ معه السعي » الصافات 37 - 102 ولا نبالي بتقديم معمول صلة ال على ال متى كان المعمول ظرفا او جاريا ومجرورا وان منعه كثير من النحاة ، فلو قال احد : اني لزيد من المحبين ، لتضينا قوله بالقبول اذ لم يزد على ان اقتدى بقوله تعالى « وكانوا فيه من الزاهدين » يوسف 12 - 20 وقوله تعالى « واناله لناصرهون » (66) يوسف 12 - 11 .

هـ - القياس على ما لا بد من تاويله بخلاف الظاهر :

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع لا يستقيم المعنى الا بتخريجه على خلاف ظاهره ، ومقتضى مذهب سيوييه والجمهور المنع من القياس عليه وان كان وجه تاويله مما يسعه القياس . ومما يساق شاهدا على هذا قولهم في المصدر الذي كثر مجيئه حالا انه مقصور على السماع مع انهم ياولون المصدر باسم الفاعل او يقدرن معه مضافا يصلح ان يكون حالا فيكون المراد من المصدر (نحو بفتة في قولهم : طلع زيد بفتة) اسم الفاعل او يحمل على انه في التقدير ذا بفتة (67) واطلاق المصدر مرادا منه اسم الفاعل وحذف المضاف شائعان في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع .

وذهب بعضهم الى انه من باب ما يقاس عليه . وهذا المذهب بالنظر الى ما يحتمله التركيب من الوجوه المقبولة في القياس مذهب وجيه ويشد أثره ان علماء البلاغة استحسنا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو : زيد عدل او رضا . وهذه المبالغة قد تقصد عند ايزاده مورد الحالية .

- (65) شرح ابن عقيل ج 1 ص 305 هامش .
(66) دراسات في العربية وتاريخها ص 44 .
(67) شرح ابن عقيل ج 1 ص 534 .

في مثل هذا يرجع فيهما الى حال المخاطب ، اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لنا من قرينة حاله أو صريح مقاله انه اطلقها على اعتقاد انها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتملت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح .

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة ايضا على قول العامة « تجوع الحرة ولا تاكل ثديها » بأنه خطأ وقال : الصواب بثديها فقال ابن السيد في شرحه : اما ما يذهب اليه العامة من ان المعنى لا تاكل لحم ثديها فهو خطأ . ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى اجر أو ثمن ثديها (71) . أو على المبالغة بجعل اكلها لاجر ثديها بمكان اكل الثديين نفسها .

والتفصيل الذي سبق آتفا من النظر في مثل هذا الى حال المتكلم يجرى هنا لولا ان العبارة مثل والامثال لا تغير ، فمن تصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وان كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها صحيحة متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد الى ذلك من المبالغة (72) .

و - القياس في صيغ الكلم واشتقاقها :

وخصصنا النظر على القياس في المصادر

المصدر بأنواعه الثلاثة الاصلى والمبني والصناعي يدل على المعنى المجرد « وهو المعنى العقلي المحض الذي لا وجود له في غير الذهن » فلا يدل - بذاته - على ذات ولا على زمن ولا افراد ولا تثنية ولا جمع ولا تانيث ولا تذكير ولا علمية ، ولا شيء أكثر من ذلك المعنى المجرد والمعاني المجردة كثيرة لا تكاد تحصر والحاجة الى استعمالها شديدة ومن العسير على غير العرب الاوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل والاهتداء اليه بين المصادر الكثيرة المتنوعة .

ومن هذا الباب قولهم : ان اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات وجاعوا الى نحو قولهم (الليلة الهلال) وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في هذا الشاهد لفظ طلوع مضافا الى الهلال (68) .

والحق فيما يظهر ان المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما اذا لم يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، اما اذا نوى في الكلام اسم معنى يضيفه الى المتبادر فيستقيم به المراد ، فانه يلتحق بسائر الجمل التي يحذف فيها المضاف لقرينة تشير اليه .

ولا بأس هنا ان نسوق بعض الامثلة بهذه المناسبة التي عددها بعض الابداء خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

انكر الحريري قولهم : (هو قرابتي) وليس هذا بمنكر من القول متى عرف المتكلم ان القرابة مصدر ، وعمد الى اطلاقه على الموصوف به على ضرب من الجواز أو التقدير .

وحكم صاحب المصباح على قولهم (اذن العصر) بالخطأ ، والصواب اذن بالعصر مع ان اسناد الفعل الى المفعول به ولو بوسيلة حرف الجر غير عزيز وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر ممن لا يدري وجوه تصاريف الكلام العربي بفطرته أو بتلقيته .

ويشاكل هذا قول ابن قتيبة في ادب الكاتب : (الملة يذهب الناس الى انها الخبزة فيقولون : اطعمنا ملة ، وذلك غلط ، انما الملة موضع الخبزة) (69) .

قال ابن السيد في شرحه : (وليس يمتنع عندي ان تسمى الخبزة ملة لانها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء اذا كان منه بسبب ، او يخرج على حذف المضاف الى خبز الملة) (70) .

والصواب ما عرفناه من ان التخطئة والتصويب

(68) شرح ابن عقيل ج 1 ص 185 .

(69) ادب الكاتب ص 32 .

(70) الاقتضاب في شرح ادب الكاتب ص 116 .

(71) نفس المصدر السابق ص 221 .

(72) دراسات في العربية وتاريخها ص 48 .

والآن اتصر عن سمية باطلسى
وأشار بالوجللى على مشير
وتوله :

على الغزلى منى السلام فربما
لهوت بها فى ظل مخضلة زهر

وقال : لم يسمع من الوجلى والغزلى فعلى وإنما
تاسهما بشار وليس هذا مما يقاس انما يعمل فيه
بالسمع .

ثالثها : ما جرى الخلاف فى جواز القياس عليه
كطائفة من مصادر الفعل الثلاثى نحو فعل مصدر
للفعل المتعدى كشرى وفهم ونصر ونحو فعل مصدر
للفعل اللازم كخرج ونحو فعول مصدر لفعل اللازم
كتمعد وغدا (74) . وسبب الخلاف فى القياس أن جمهور
النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه المصادر أمثلة
كثيرة تجرى عليه بنظام فذهبوا فيها مذهب القياس .

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة مما يتحقق فيه
شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرهما فى صيغ خارجة
عن القياس فصرفتهم كثرة انتقاص هذه المقاييس عن
الاعتداء بها وذهبوا الى أن مصادر الأفعال الثلاثية
انما يرجع فيها الى السماع .

ثم ان الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان :
الفريق الاول ويمثله سيوييه ، يرى أن كل الضوابط
التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح
استخدامها قياسا مطردا وإنما تستخدم حين لا يكون
للفعل مصدر مسموع من العرب . فاذا ورد فعل لم
يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام
القياس بتطبيق الضابط والقاعدة أما مع ورود المصدر
المسموع المعروف فلا يجوز لاننا مقيدون بالمصدر الذى
نطقت به العرب وعرفناه عنهم ولا داعى معه لخلق
مصدر جديد لم ينطقوا به نسا .

أما الفريق الثانى ويمثله الفراء وابن جنى
فيرى أن فى رأى سيوييه اعتناء من غير داع اذ من

فلوضع ضوابط للكشف عنه والاهتداء اليه فى
يسر وسهولة وتوفيق عكف اللغويون والنحويون
منذ عصور بعيدة على الكلام العربى المأثور وعرضوا
للمصادر الواردة بأكثره ودرسوها دراسة وافية من
نواحيها المختلفة وبذلوا فيها الجهد كعادتهم مصممين
أن يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضنية
الى تجميع المصادر واستخلاص ظواهرها وخواصها ثم
تصنيفها أصنافا متماثلة ، لكل صنف أوصافه وخصائصه
التي ينفرد بها وتشارك فيها أفراد واحد واحد دون
غيرها بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص
به تندرج تحته أفراد ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر
له ء وانه الخاص وله أوصافه وخصائصه التي تغاير
ذاك كما هو الشأن فى كل القواعد والضوابط العلمية .

وقد نجحوا فيها أرادوا فجمعوا المصادر جمعا
حييدا قدر استطاعتهم الجبارة ثم صنفوها ونوعوها
وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط دقيقة تضم
تحتها أفراد كثيرة المبعثرة وتنطبق عليها وعلى
نظائرها مما نطق به العرب وما استنطق به أجيال
تادمة لا عداد لها . والعارف بتلك الضوابط والقواعد
يستطيع أن يهتدى الى المصدر الذى يريد فى سرعة
وتوفيق (73) .

وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

أحدها : ما لا شبهة فى صحة القياس عليه نحو
فعله مصدرا للفعل الرباعى المجرى كخرج وعربد ،
ونحو أفعال مصدرا للفعل الرباعى المزيد كآكرم ونحو
تفعل مصدرا للفعل المضعف كعلم ونحو مفاعلة مصدرا
للفعل الرباعى أيضا كخاصم ونحو افتعال مصدرا للفعل
الخماسى كاكتمسب ونحو تفعل مصدرا لما جاء على
تفعل كتكلم .

ثانيها : ما لا يختلف فى تصره على السماع لقلة
ما ورد منه فى الكلام كالمصدر الوارد على فعال نحو
كذب كذايا أو الوارد على فعلى نحو الحثيثى للبالغة
فى الثحات . أو ما جاء على فعلى نحو جمرى ، وقد
طعن الاخفش على بشار فى قوله :

(73) النحو الوافى ج 3 ص 147 .
(74) دراسات فى العربية وتاريخها ص 52 .

قد يكون المصدر الذي نضمه ولم ينطق به العرب
نصا غريبا على السماع ولكن هذه الغرابة والوحشة
تزلان بالاستعمال .

اما المصادر السماعية او المصادر الشاذة فالحكم
الصحيح على مثلها انه يجوز استعمال كل واحد منها
بذاته مصدرا سماعيا مقصورا على فعله الخاص فلا
يجوز استخدام وزنه في ايجاد صيغة لفعل آخر غير
فعله .

كما يجوز أيضا استعمال المصدر القياسي لفعله،
فاستعمال المصدر السماعي لفعل معين لا يمنع استعمال
المصدر القياسي لهذا الفعل ، فمن شاء ان يصطنع
المسوع او القياسي فله ما شاء ويجرى هذا على كل
فعل له مصدران مقيس ومسوع . فان استعمال
أحدهما مباح لان استعمال المسوع مقصور على فعله
دون باقى الأعمال فلا يجوز صوغ مصدر على وزن
المسوع لفعل آخر بخلاف المصدر القياسي فصيفته
ليست مقصورة على فعل واحد بل هي عامة شاملة لكل
فعل توافرت فيه الشروط وادخلته تحت العنوان العام
الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسي (75).

الفصل الثالث

القياس ومجمع اللغة العربية :

ذكرنا فيما سبق أن الفارسي وابن جنى وصلا
بالقياس الى ثروته . وما يؤسف له أن هذه المدرسة
لم تستمر في سيرها حتى تؤتى ثمارها إذ بدأت تتراجع
القهتهرى بعد المئة الرابعة وغلب على اللغة وعلومها
الجهود ثم آل هذا التراث الى علماء لا سليقة لهم
فمشوه بأغشية من مؤلفاتهم لا روح فيها فلما كثرت
الصحف والمجلات والمؤلفات احتاج علماء اللغة الى
فيض من المصطلحات يعبرون بها عن حاجات العصر
الحديثة فظهر فريقان : فريق دعا الى ادراج لغة السوق
في الكتابة والمدارس على علميتها وعجمتها . وفريق
جمد على ما ورد عن العرب الاولين . وكان تجاذب
بين الفريقين معها اتصارهما الى أن قبيض الله فريقا
ثالثا حاول الحرص على التراث العربى الكريم فشمس

المقرر أن ما هو مقيس على كلام العرب فهو من كلام
العرب فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود
السماعى الا كاستخدامنا الالفاظ والكلمات التى تجرى
عليها الرفع او النصب او الجر او الجزم فى اساليبنا
الخاصة التى ننشئها انشاءا يختاره كل منا على حسب
هواه ، ونؤلفها تأليفا مبتكرا لم تنطق به العرب نصا ولم
تعلم عنه شيئا وان كان لا يخرج فى هيئة تكوينه ومادة
كلماته وترتيبها وضبط حروفها على النسق الوارد عنهم
ولا يتعدى حدودهم العامة فهى اساليبنا ومن صنعنا
وهى فى الوقت نفسه اساليب عربية صميية ، وتسمى
بهذا الاسم لجرياتها على النظام العربى الاصيل فى
مفرداتها وطرائق تركيبها وضبط حروفها فلا داعى
عنده لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعى
المعروف .

وتد رأى المجمع اللغوى الاعتماد على ما قاله
ابن جنى وعلى ادلته فى كثير من المسائل الاخرى كما
فى الجزء الاول من مجلة المجمع ص 226 .

ونحن نؤيد الفراء وابن جنى فيما ذهبوا اليه لان
تصر القياس على الأعمال التى لم يرد لها مصادر
مسبوعة يقتضينا أن نرجع لكل المظان المختلفة ونطيل
البحث حتى نطمئن الى عدم وجود مصدر سماعى
كى نستطيع استعمال المصدر القياسى . وفى هذا من
الجهد المضى والوقت الطويل ما لا يقدر عليه خاصة
الناس بل علمتهم ، ولو اخذنا به قبل استعمال كل
مصدر لحملنا انفسنا ما لا نطيق ودفعناها الى الياس
والانصراف عن لغتنا وانكرنا واقع الحياة الذى قضى
باستقلال العلوم والفنون وترغ طوائف العلماء للفروع
المستقلة والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ،
ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد
للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ ما ضبطه ؟ وكيف يتحقق
مع تفاوت الناس علما وعملا واقتدارا على استحضر
المراجع وغيرها ؟ لهذا فرأى الفراء واتصاره شديد
وفيه رفق وحكمة ومسايرة واضحة لطبائع الاشياء
وليس فيه ما يسئ الى اللغة او يسد المسالك امام
الراغبين ، فيها المقلبين على اصطناعها واعلاء شأنها ،
لهذا يجب الاخذ به والاعتصار عليه .

(75) النحو الوافى ج 3 ص 149 هامش .

من ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية ، فان لم يجد أحدث لها من طريق الإشتقاق أو المجاز أو التعريب أحيانا قليلة .

وكانت أول محاولة في هذا الشأن قام بها المجمع العلمي العربي بدمشق الذي انشئ على عهد الملك فيصل الأول سنة 1918 وكان نشيطا كل النشاط أول حياته فأمد الصحافة ودواوين الحكومة والمدارس والمعاهد بنيفس صالح من الاسماء والمصطلحات كما انصرف الى اصلاح لغة الدواوين والصحف والكتب المدرسية بحيث لم يكن يجوز طبع كتاب لم ينظر في لفته احد أعضاء المجمع غير الجاهلين .

ولم يطل بمجمع دمشق هذا النشاط أكثر من عشر سنين ، ولكن الامر استمر خارجه وسهرت المعاهد العليا والثانوية على استمرار النهضة . ولا ينبغى أن ننسى هنا أثر التراجمة الأولين في مطلع النهضة بمصر ولا أثر المصححين في المطبعة الاميرية وفيها من شيوخ الازهر وغيرهم . فما ترجم تديما من كتب علمية في الطب والهندسة والعلوم حائل بأوضاع عربية وثمرات من ثمرات القياس تستحق التقدير ، وقد ينفع المجمع اليوم اطالة النظر فيما تشقت في هذه الطبقات القديمة النادرة من مصطلحات ونحت واشتقاق فالمعروف أن مدرسة الالسن وأسائذتها وخريجها اتسمت بكثير من العمل والجد وقليل جدا من الاعلان والتبجح (76) .

ثم جاءت بعد هذه المحاولات محاولة مصر وهي من أهم المحاولات ، حيث صار الشعور بضرورة المجمع رغبة عامة للامة لبأها الملك مؤاد الأول حيث أسس (مجمع مؤاد الأول للغة العربية) وبدأ عمله سنة 1934 وقد ضم حين التأسيس اعلاما من خير علماء العربية .

وقد نص في المادة الثانية من مرسوم انشائه : ان المجمع يحافظ على سلامة اللغة العربية وجعلها

وأفية بمطالب العلوم والفنون في تقديمها ملائمة حاجات الحياة في العصر الحاضر . هذا وقد أصبح اسم المجمع اليوم : مجمع اللغة العربية (77) .

وكان في جملة ما عالج من موضوعات قضية القياس في اللغة فأصدر فيها بعد مذكرات حول المشروعات المتقدمة قرارات سديدة يصح أن نعدها بعنا لحركة القياس بعد نوم امتد تسعمائة سنة من الملة الخامسة للهجرة حتى اليوم . والقرارات التي اتخذها المجمع من محضر الجلسات هي :

1 - قرار التضمين : (78) .

التضمين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التغذيةى واللزوم . والمجمع يرى أنه قياسي لا سماعى بشروط ثلاثة :

الأول : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس .

الثاني : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثالث : ملائمة التضمين للذوق العربي .

ويوصى المجمع الا يلجأ الى التضمين الا لغرض بلاغى . ومن أمثله في القرآن : (79)

1 - قوله تعالى « وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم » البقرة (2 - 14) وأصل خلا يتعدى بالباء . يقال خلوت بفلان فضمن هنا معنى الانتهاء أو الامضاء فعدى بالى .

2 - قوله تعالى : « الله يستهزىء بهم ويمدهم في طفياتهم يمهون » البقرة (2 - 15) أصله ويمد لهم في طفياتهم ، ضمن معنى يزيدهم فعدى بنفسه .

3 - قوله تعالى : « والله يعلم الفساد من المصلح » البقرة (2 - 220) ضمن يعلم معنى يميز فتعدى بمن .

(76) في اصول النحو ص 119 .

(77) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ج 1 ص 6 .

(78) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ج 1 ص 33 .

(79) نفس المصدر ج 1 ص 189 محاضرة عنوانها (الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها) للاسكندري .

4 - قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » البقرة (2 - 185) ضمن لتكبروا معنى لتحمدوا فعدى بعلى .

5 - قوله تعالى : « فإماته الله مئة عام ثم بعثه » البقرة (2 - 295) ضمن أماته معنى البعث أى البعث مئة مئة عام .

6 - قوله تعالى : « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا » آل عمران (3 - 115) (الإلو : (التفسير) وأصله أن يعدى بالحرف وعدى السى مفعولين فى قولهم (لا ألوك نصحا) وفى (لا يألونكم خبالا) على تضمين معنى المنع والنقص .

7 - قوله تعالى : « وما يفعلوا من خير فلن يكفروه » آل عمران (3 - 115) ضمن الكفر معنى الحرمان فعدى الى مفعولين .

8 - قوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالهم السى أموالكم » النساء (4 - 2) ضمن لا تأكلوا معنى لا تضموا .

9 - قوله تعالى : « ولو جاءهم أمر من الامن أو الخوف أذاعوا به » النساء (4 - 82) ضمن أذاعوا معنى تحدثوا فعدى بالباء .

10 - قوله تعالى : « وما نحن بتاركى آلهتنا عن تولىك » هود (11 - 53) ضمن الترك معنى الصدور عن الشئ .

11 - قوله تعالى : « ويا قوم من ينصرنى من الله ان طردتهم » هود (11 - 30) ضمن ينصرنى معنى يجيرنى فعدى بمن .

12 - قوله تعالى « وعتوا عن أمر ربهم » الاعراف (7 - 76) أصل معنى عتوا : استكبروا ضمن معنى انحرفوا وانصرفوا فعدى بمن .

13 - قوله تعالى : « أولم يهد للذين يرثون الارض من بعد أهلها » الاعراف (7 - 99) ضمن يهدى معنى يبين ويتضح فعدى باللام .

14 - قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم اتفروا فى سبيل الله اثاقلتم الى الارض » التوبة (9 - 39) ضمن اثاقلتم معنى ملتم واثقلتم فعدى بالى والمعنى تباطأتم .

15 - قوله تعالى : « ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه » التوبة (9 - 121) ضمن يرغبوا معنى يبخلوا .

2 - قرار التعريب : (80)

يجب الخبج أن يستعمل بعض الالفاظ الاعجمية عند الضرورة - على طريقة العرب فى تعريبهم .

3 - قرار المولد : (81)

المولد : هو اللفظ الذى استعمله المولدون على غير استعمال العرب وهو قسمان :

1 - قسم جروا فيه على اتيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوها كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك ، وحكمه أنه عربى سائغ .

2 - وقسم خرجوا فيه على اتيسة كلام العرب اما باستعمال لفظ اعجمى لم تعربه العرب . وقد أصدر المجمع فى شأن هذا النوع قراره ، واما بتحريف فى اللفظ أو فى الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح ، واما بوضع اللفظ ارتجالا ، والمجمع لا يجيز النوعين الاخيرين فى نصيح الكلام .

(فى الصياغة والاشتقاق) (82)

4 - قرار فعالة الحرفة :

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبيها من أى باب من أبواب الثلاثى مصدر على وزن فعالة بالكسر .

5 - قرار فعلان للتقلب والاضطراب :

يقاس المصدر على وزن فعلان لفعل اللزم المفتوح العين اذا دل على تقلب واضطراب .

(80 ، 81) مجلة المجمع ج 1 ص 33 - 34 .
(82) مجلة المجمع ص 34 - 35 ج 1 .

6 - قرار فعال للمرض :

يقاس من فعل اللازم المفتوح العين مصدر
على وزن فعال للدلالة على المرض .

7 - قرار فعال وفعيل للصوت :

إذا لم يرد في اللغة مصدر لفعل اللازم المفتوح
العين الدال على صوت يجوز أن يصاغ له قياسا مصدر
على وزن فعال أو فعيل .

8 - قرار المصدر الصناعي :

إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء
النسب والتاء .

9 - قرار فعال للنسبة الى الشيء :

يصاغ فعال قياسا للدلالة على الاحتراف او
ملازمة الشيء . فاذا خيف لبس بين صانع الشيء
وملازمه كانت صيغة فعال للصانع وكان النسب بالياء
لغيره فيقال زجاج لصانع الزجاج وزجاجي لبائعه .

10 - قرار اسم الآلة :

يصاغ قياسا من الفعل الثلاثي على وزن مفعل
ومفعلة ومفعال للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء .

وبوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء
الآلات ، فاذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ
من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة .

11 - قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان :

اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان . والمجمع
يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم ، ومن
أمثلته المنكب فانه مشتق وضع وضعا ثانويا للعضو
الخاص من جسم الانسان والحيوان ، فاذا قيل تنكب
فلان قومه أي أدخل ذراعه فيها وحملها على منكبه
كان فعل تنكب مشتقا من اسم عين هو المنكب لا من
النكوب بمعنى العدول والتحنى ناحية بل المعنى
القاهها على مجتمع الكف والمضد من الجسم . وفي رد

الفعل الى المعنى الاصلى تكلف وركاكة كما يفعل ذلك
من ليس له المام بمبادئ علم اللغات وتاريخ نشأة
البشر والشعوب (83) .

12 - قرار مطاوع فعل الثلاثي :

كل فعل ثلاثي متمد دال على معالجة حسية
مطاويعه القياسي انفعال ما لم تكن فاء الفعل واوا او
لاما او نونا او ميما او راءا ويجمعها قولك ولنمر
فالتقياس فيه انفعال .

13 - قرار مطاوع فعل بتشديد العين :

قياس المطاوعة لفعل مضعف العين تفعل
والاغلب فيما ضعف للتعدية فقط ان يكون مطاوعة
ثلاثية .

14 - قرار مطاوع فاعل :

فاعل الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره
مثل باعدته يكون قياس مطاوعه تفاعل كتباعده .

15 - قرار مطاوع فعمل :

فعمل وما الحق به قياس المطاوعة منه على
تفعل نحو دحرجته فتدحرج وجلبيته فتجلبب .

16 - قرار التعدية بالهمزة :

يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم
بالهمزة قياسية .

17 - قرار صيغة استعمل للطلب وللصيورة :

يرى المجمع أن صيغة استعمل تياسية لافادة
الطلب والصيورة .

18 - ملحقات الاصول العامة :

الاول : يفضل اللفظ العربي على العربي القديم
الا اذا اشتهر المعرب .

الثاني : ينطبق بالاسم المعرب على الصورة التي
نطقت بها العرب .

يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين وهي : القياس والأصل والمطرّد والغالب والأكثر والكثير والباب والقاعدة الفاظ متساوية في الأدلة على ما ينقاس وإن استعمل كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سماع وأن المقياس على كلام العرب هو من كلام العرب (88) .

ومن البحوث الأخرى التي قدمت الى المجمع في القياس بحث الاستاذ أحمد أمين بعنوان (مدرسة القياس في اللغة) . وقد ألقى هذا البحث في الجلسة التاسعة لمؤتمر 3 يناير 1949 وهو بحث لغوي شيق ذو أصالة وعمق ، وقد بداه الاستاذ بنبذة تاريخية عن القياس ثم اشهر علماء المدرسة ، وختم بحثه بفوائد القياس في اللغة (89) .

وقد نوقشت المحاضرة في الجلسة نفسها من قبل الاعضاء ووافق المؤتمر على الاخذ ببدا القياس في اللغة على نحو ما اقره المجمع سلفا من قواعد وجواز الاجتهاد فيها متى توفرت شروطه كما أشار الى ذلك الاستاذ أحمد أمين في محاضراته (90) ولاهية الموضوع تقرر أن ينعقد مؤتمر المجمع للدورة الثلاثين يوم الاثنين الموافق 24 فبراير سنة 1964 لمدة اسبوعين (91)

وفضلا عما ينظره المؤتمر من نماذج معجبية ومصطلحات علمية وحضارية وأصول لغوية تقرر أن يطرح على المؤتمر موضوع (القياس في اللغة) وأن يقدم الاعضاء العاملون والمرسلون بحوثا في نواحيه المختلفة مثل :

- 1 - مذهب القياس في اللغة نشأته وتطوره .
- 2 - القياس النحوي واللغوي .
- 3 - القياس بين البصرة والكوفة .

الثالث : تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة الا اذا شاعت .

الرابع : تفضل الكلية الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح جديد اذا امكن ذلك . واذا لم يمكن ذلك تفضل الترجمة الحرفية (84) وهناك قرارات للمجمع في دور انعقاده الثاني وهي :

1 - قرار تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ونحوها ولم ترد بقتها .

2 - قرار النسبة الى جمع التكرير عند ضرورة التمييز ونحوها .

المذهب البصري يرى في النسب الى جمع التكرير أن يرد الى واحدة ثم ينسب الى هذا الواحد ، ويرى المجمع أن ينسب الى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك .

3 - قرار قياس صيغة مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء : تصاغ مفعلة قياسا من أسماء الاعيان الثلاثية الاصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الاعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجباد .

4 - قرار قياس صيغة فعال للمبالغة :

يصاغ فعال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدى (85) . وبعد هذه القرارات استمر المجمع في عقد المؤتمرات اللغوية واستمر الاعضاء في تقديم أبحاثهم ، ومن جملة الأبحاث التي قدمت نسي القياس بحث في (جموع التكرير القياسية) للاستاذ أحمد على الاسكندري عضو المجمع (86) وهو بحث لغوي قيم تكلم فيه الاستاذ عن القياس اللغوي وما يقتضيه القياس . وبعد مناقشات تبولت بين حضرات الاعضاء أقرت القرارات الموجودة في القسم الرسمي من المجلة (87) وأقر القرار الآتي :

- (84) مجلة المجمع ج 1 ص 37 .
- (85) نفس المصدر ج 2 ص 33 - 35 .
- (86) نفس المصدر ج 4 ص 174 .
- (87) نفس المصدر ص 1 ج 4 .
- (88) نفس المصدر ج 4 ص 186 .
- (89) نفس المصدر ج 7 ص 315 .
- (90) نفس المصدر ج 7 ص 302 ، القرارات العلمية للمجمع .
- (91) نفس المصدر ج 17 ص 237 .

4 - القياس بين الفتهاء والنحاة .

5 - القياس والسماع بين الانصار والخصوم .

6 - اثر القياس في اللغة .

7 - اقيسة اللغة .

8 - مجمع اللغة العربية والقياس .

9 - مدى الحاجة في المصطلحات العلمية الى القياس في اللغة .

عليه ما لم يذكروا . فاذا وجدناهم مثلا يصوغون فعلا للدلالة على محترف الحرفة أو المهنة كنجار وحداد ونعال ، أمكننا أن نقيس عليه من أسماء أصحاب المهن والحرف ما لم يذكروه .

3 - الاعتراف بالمولد أو الدخيل وعده عربيا وادخاله في معاجنا ما دام يجري على الصيغ العربية ويسير على نمط العرب في وضعهم أو اشتقاقهم مثل كلمة الوزائع وقد استعملها ابن خلدون بمعنى الضرائب التي يوزعها الحاكم على الرعية ومثل : تنذر اذا جاء بالنادرة وتنادر عليه اذا جعله موضع نادرته ، وقد استعملها صاحب الاغانى ، ومثل : المقيدة وهى الدفتر الذى يكتب به الرجل ما يمر به تذكرة لنفسه ومثل مئات الكلمات التى استعملت في العصور المختلفة للدلالة على معان جديدة من مثل ما اثبتته دوزى في معجمه ، فما بالنا لا نثبته في معاجنا قياسا على ما فعل العرب ؟

4 - اننا نجد العرب احيانا يلحظون في الشيء معنى من المعانى فيسمونه باسم مشتق من الكلمة التى تدل عليه ، فقد سموا القارورة قارورة لانهم لاحظوا ان الشيء يقر فيها وسموا الدار دارا لانه يكثر فيها الدوران ، فلماذا لا نستعمل هذا الباب فيما يقابلنا من كثير من الفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية الكثيرة التى نقف امامها حائرين ، ولا نشق من الكلمات العربية كلمات تدل عليها ملاحظين ما نلححه من معنى فيها ؟

5 - وهناك باب اخطر من ذلك واجرا وهو التفهم في عمق واناة كيف وضع العرب لغتهم ؟ فنرى مثلا أن العرب كان لها ذوق مرهف في وضع الكلمات استنادا الى محاكاة الاصوات تارة بتقليدها كما سموا صوت الماء خريرا وصوت الحجر صكا وصوت الريح هبوبا والصفدع نقيقا واللبن درا والمريض انينا . الخ محاكاة هذه الاصوات التى هى أو يتخيلون انها من صوت هذه الاشياء ثم صاغوا من هذه الاسماء افعالا ثم توسعوا في الاشتقاق منها للدلالة على ما يشبهها وما يقرب منها .

فاللغة عند حدوثها الاول كانت اصواتا يحدثها المتكلم حاكيا للاصوات المسموعة ثم صارت تلك الاصوات المحبكة علامة لما يسمع بالاذن أو يبصر

وحين مراجعتنا الجزء الثامن عشر من المجلة الذى ييدا بالسنة 1964 لم نعثر على نتيجة القرار ، ولا نعلم ان كانت صدرت فيها بعد . والذى نختم به هذا البحث أن اللغة العربية فيضا زاخرا من المراتة على اصلها أن يفيدوا منه ولا يعطلوه اذ قد ثبت على مر الزمان انها تسبق الباحثين والمستنيطين ولا يعجزونها . وان كل عصر اناد منها على قدر استعداد اهله ومواهبهم ومكانهم وحسبك أن تقابل بين الاصمعى والخليل وقد كانا في زمن واحد وبين ابن خالويه وابن جنى وقد اظلهما عصر واحد أيضا لتمييز مدى ما يفيد ذو الملكة المبدعة الخلاقة من الدائرة الضيقة التى يدور فيها ذو الذهن المقيد . واللغة بعد واحدة والفرص المتاحة أيضا واحدة .

النتائج العامة للبحث :

عرض هذا البحث لاهية القياس في اللغة ، وقد انتهينا منه الى هذه النتائج العامة :

1 - اننا نجد كتب اللغة كثيرا ما تذكر المصادر ولا تذكر افعالها أو العكس ، أو يذكر الفعل ولا يذكر من أى باب هو ، فالقول بالقياس يمكننا من تكميل هذا النقص بحمل المجهول على المعلوم . فمتى رأيناهم يكترون من المصادر على وزن خاص اذا كان الفعل على وزن خاص في الاعم الاغلب أمكننا أن نقيس ما لم يذكروا على ما ذكروا وان نعهده من كلام العرب وهكذا . وهذا الباب يكمل نقصا كبيرا في المعاجم .

2 - اننا اذا وجدناهم يشتقون وزنا خاصا ويستعملونه للدلالة على شيء خاص أمكننا أن نقيس

بالمعين أو يلمس باليد أو يشم بالانف أو يعقل بالعقل .

وعند تحرى هذا الباب نراهم يحاكون أولا صوت المسموع بالأذن ثم ينقلونه الى المبرص بالسين ثم ينقلونه الى المحسوس بياقى الحواس الخارجية ثم الى المعقول بالعقل ، فمثلا لو نظرنا الى كلمة حسن وتتبعناها وجدنا ان المصدر الاصلى لحسن كان صوتا سينيا تخيلوا انه يسمع عند الحسن اى عند المس باليد ثم انتقلوا من الاحساس باليد الى الاحساس بغيرها فسموا كل ما يشعر به محسوسا وسموا الآلات التى يحس بها حواس ثم اطلقوها على العلم الحادث من الحواس وعلى اليقين الحاصل من العلم بها واشتقوا أحس بالشيء اذا ادركه بحاسته ونقلوه الى أحسست بالشيء اى ايقنت به ، ولو تتبعت المادة لوجدتها كلها من هذا القبيل مندرجة على نحو ظريف ، ثم نوعوا هذا الصوت السيني فجعلوه مرة حسا ومرة لمسا ومرة حسا . ولو تقصينا هذا الباب على هذا النمط لامادنا نائدة كبرى ولدلنا على ان مصادر اللغة التى تحاكي الاصوات فى منبعها الاول كانت مصادر محصورة تعد بالعشرات ، فان توسعنا قليلا قلنا بالمئات ، ثم تضخمت هذه المصادر بالاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير على مدى الزمان وعلى حسب ما يجد من المعانى وما يقرب من المصادر الاصلية وهو باب يفيدنا عند ما يفسر اصحاب المعاجم او المفسرون للقرآن الكريم والحديث الشريف والنصوص الادبية اللفظ بتفسيرات مختلفة فنستطيع به ان نرجح قولنا على قول ورايا على راي كما نستفيد منه استكشاف بعض الاغلاط التى وردت فى معاجم اللغة . ومنشؤها خطأ فى النقل او تصحيف فى الكتابة او نقل عن الشخ او نحو ذلك ، واذا كان ابن جنى قد سمي ما استكشفه الاشتقاق الكبير فيصح ان نسى هذا الضرب : الاشتقاق الاكبر .

وتارة كانوا يلحظون ما بين الحرف والمعنى من مناسبة كما لاحظوا ان الحاء اذا اتت فى آخر الكلمة دلت على الاتساع والانتشار مثل ساح وباح وصاح وناح وشرح ومرح . والكلمة المبدوءة بالشين على

التشتت والتفرق مثل شنتت وشطر وشعت وشع . الخ . والكلمات المبدوءة بالغين على الغموض مثل غمض وغابت الشمس وغبش الليل وغار الماء وغطى الشيء . الخ . وقد فطن بعض كبار اللغويين الى هذا الامر ونبهوا عليه كما يفعل الزمخشري كثيرا فى تفسيره .

وهذا الامر وان لم يصرح العرب به فقد كان مركزا فى طبيعتهم مندسا فى اذواقهم يعتمدون عليه فى وضع الكلمات والاشتقاق منها ، فمن بلغ من قوة الحس مبلغهم ومن دقة الملاحظة دقتهم كان له بمقتضى القياس مثل ما لهم .

ولكن من الذى يجوز له القياس فى اللغة ؟ اننا اذا قلنا بجوازه لكل فرد كان الامر فوضى وتعرضت اللغة للاضطراب ولكننا نقول كما قال الفقهاء ونحذو حذوهم ، ففى عصورهم الزاهية كان الاجتهاد وكان البحث فى المجتهد والقول فى شروطه ، وحصروا قياس الاحكام وتقديم العدالة وصحة الحكم فى يد المجتهدين وشروطوا للمجتهد شروطا تتلخص فى ان يكون محيطا بمدارك الشرع متمكنا من وسائل النظر فيها والاستنباط منها ، وعلى الجملة يكون فضلا عن مواهبه الذهنية مثقفا ثقافة شرعية وما يلزمها من ثقافة لغوية ونحوية . الخ .

وعلى هذا القياس يجب ان نقول فى المجتهد اللغوى ، فلا بد ان يكون مثقفا ثقافة لغوية وادبية واسعة متمكنا من النحو والصرف لانها وسائل من وسائل اتقان اللغة وفوق ذلك ان يكون له ذوق قد ارفه بكثرة القراءة اللغوية والادبية ومعرفة بسر الوضع على النحو حتى يستطيع ان يدرك بحسه الذى كونه الثقافة وعلبه العميق الجيد من الرديء وما يصح وما لا يصح ونحو ذلك . كما يستطيع بهذه المؤهلات كلها ان يتخير اللفظ المناسب للمعنى المناسب اما بوضع جديد او اشتقاق من لفظ قديم ، فاذا بلغ هذا المبلغ كان له الاجتهاد اللغوى كما كان لنظيره الاجتهاد الفقهى .

مصادر البحث :

مرتبة على حروف الهجاء

- 1 - ادب الكاتب ، ابن قتيبة ، مطبعة السعادة (1958) ط 3 .
- 2 - الاقتراح ، جلال الدين السيوطي ، حيدر آبار ط 2
- 3 - الاقتضاب في شرح ادب الكتاب ، ابن سيد البطليوسي ، المطبعة الادبية بيروت (1901)
- 4 - الانصاف في مسائل الخلاف ، ابو البركات ابن الانباري ، القاهرة (1961)
- 5 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، القاهرة (1965) ط 1
- 6 - البيان في تفسير القرآن ، ابو القاسم الخوئي ، النجف (1966) ط 2
- 7 - تفسير فخر الدين الرازي ، اسلامبول 1307 هـ
- 8 - حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الانغاني
- 9 - خزنة الادب ، عبد القادر البغدادي ، المطبعة السلفية ، القاهرة .
- 10 - الخصائص ، ابن جنى ، دار الكتب المصرية ط 2
- 12 - شرح ابن عقيل ، القاهرة (1965) ط 14
- 13 - الصحابي في فقه اللغة ، احمد بن فارس ، القاهرة (1910) .
- 14 - في اصول النحو ، سعيد الانغاني ، دمشق (1964) .
- 15 - في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي ، القاهرة (1966) ط 1 .
- 16 - القاموس المحيط ، الفيروزابادي .
- 17 - القرآن الكريم
- 18 - قواعد التحديث من فن مصطلح الحديث ، دمشق ، مطبعة ابن زيدون (1935) .
- 19 - لسان العرب ، ابن منظور ، بولاق 1301 هـ
- 20 - اللغة ، ج . فندريس ، ترجمة القصاص والدواخلي ، القاهرة (1950)
- 21 - مجلة المجمع العلمي بدمشق ، المجلد " بع عشر
- 22 - مجلة مجمع اللغة العربية ، المجلدات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 7 ، 17 ، 18)
- 23 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي (1958) ط 2
- 24 - معجم الابداء ، ياتوت الحموي ج 12 مطبعة دار المؤمن
- 25 - المعجم المفهرس ، محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب (1945) ط 1
- 26 - مغنى اللبيب ، ابن هشام الانصاري ، بيروت ، دار الكتاب العربي
- 27 - من اسرار اللغة ، ابراهيم انيس
- 28 - النحو الوافي ، عباس حسن ج 3 ، دار المعارف بمصر (1961)
- 29 - وفيات الاعيان ، ابن خلكان ، القاهرة (1948) ط 1 .